محضر الجلسة رقم 157

<u>التاريخ</u>: الثلاثاء 28 شعبان 1439هـ (15 مايو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شاش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الرابعة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين إثنين:

الموضوع الأول: "النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية"؛

الموضوع الثاني: "السياسة العامة المرتبطة بحاية المستهلك".

رَبِّ الْعَالَمِينَ. السيد الرئيس:

قبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أستأذنكم لإعطاء الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

سبحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

في البداية أريد أن أحيط المجلس الموقر علما بأن جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية خلال شهر رمضان المبارك، ستنطلق على الساعة الحادية عشرة صباحا من كل يوم ثلاثاء.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 15 ماي 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 61 سؤالا.
- عدد الأسئلة الكتابية: 20 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

والآن نشرع في معالجة أسئلة المحور الأول، المتعلق بالنموذج التنموي في أقاليمنا الجنوبية، فقد توصل مكتب المجلس في هاذ الموضوع بسبعة أسئلة.

أفتح باب المداخلات وأبدأ بأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي زملائي المستشارين المحترمين،

هذا الموضوع، السيد رئيس الحكومة، اليوم هو بالأهمية بمكان، والحمد لله من المواضع التي توحدنا جميعا كفرقاء سياسيين وكمؤسسات دستورية ولا أعتقد أنه اليوم هناك مكان ل (polémique) سياسي، ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه من الحكومة أن تقدم لنا تقييما مرحليا للبرنامج التنموي لمناطق الجنوب، خصوصا نحن في نصف المدة المعهودة له بالإنجاز وهذه المدة ديالو اللي 2016-2021 في غياب هذا المعطى ارتأى البرلمان أن يسائلكم اليوم من موقعه، كذلك من المسؤولية الموكولة إليه كمراقب

المستشار السيد عبد الحكيم بن شهاش، رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوعين اثنين:

الأول، يتعلق بالنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

والثاني، يتعلق بالسيّاسة العامة المرتبطة بحاية المستهلك.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

شاءت الأقدار أن يتزامن انعقاد هذه الجلسة مع توالي عمليات سفك الدماء فوق أرض فلسطين المحتلة، على يد مكينة القتل والترويع التي يباشرها جيش الاحتلال الصهيوني، والتي تذكرنا بتاريخ الفاشية والنازية الأسود، بمناسبة تنفيذ الإدارة الأمريكية لقرارها الأرعن والطائش، بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، في تحد سافر ليس فقط للشرعية الدولية ولكن للضمير الإنساني العالمي برمته.

وبهذه المناسبة الأليمة، لن ندعوكم إلى قراءة بيانات الشجب والتنديد والاستنكار، فقد ألفناها وصارت شعوبنا من كثرة ما رددناها تعافها وتزدري بها، أكتفي فقط بدعوتكم لقراءة الفاتحة ترحما على أرواح الشهداء الفلسطينيين.

لجميع وقوفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ

للحكومة وكذلك كمسؤول عن تقييم السياسات العمومية ومن خلال يقظته أن يطرح هذا الموضوع من خلال الأسئلة الشهرية لكم السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

في هذا النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية انسجاما مع التحولات الأساسية التي يعرفها المغرب جاء مع التحولات مع الحكم الذاتي، في انطلاق حكم ذاتي في سنة 2007، كذالك مع مقتضيات الدستور واستلهم خطوطها العريضة من سنة 2011، كذلك مع أول انتخابات جموية اللي عرفها المغرب سنة 2015 واللي عرفت بطبيعة الحال مشاركة قوية ديال المواطنين في الأقاليم الجنوبية واللي تجاوزت 85% وهذا اللي اعتبرناه احنا كأنه استفتاء لأقاليمنا الجنوبية ومدى تشبهم بوحدتنا الترابية.

وكذلك في ظل رغبة المملكة المغربية بجعلها جسرا التواصل والتبادل النمو المشترك مع دول الجوار والفضاء الإفريقي والأطلسي هو ما يؤهل المغرب بذلك بطبيعة الحال هو موقعه الاستراتيجي كبوابة أو كواجمة على إفريقيا، بين أروبا وافريقيا.

أسئلتنا اليوم، السيد رئيس الحكومة، من موقعنا في فريق الأصالة والمعاصرة هي عبارة عن توجسات وتخوفات بحيث أن مجموع الاعتادات الخصصة لهذا البرنامج التنموي لأقاليم الجنوب هي 77 مليار ديال الدرهم، منها 45 ديال الدولة ومنها الباقي ديال القطاع الخاص.

كنلقاو وزارة الصحة، السيد رئيس الحكومة، خصصت في هاذ المدة ديال 6 سنوات تقريبا مليارين درهم، التساؤل ديالنا واش بملياري درهم غادي نعالجو الخصاص الحاصل على مستوى الصحة في الأقاليم الجهوية، في الجهات الثلاث ديال الأقاليم الجنوبية ديالنا واللي يقدر ب33%؟

كذلك في التعليم 286 مليون درهم والسيد الوزير حاضر معنا هنا، هي اللي مخصصة للجهات الثلاث، واش به 286 مليون درهم سنعالج الخصاص كذلك اللي حاصل على مستوى التربية والتعليم في أقاليمنا الجنوبية، اللي ما بين الجهات الثلاث يتواجد ما بين 37 و 48%.

بالنسبة للصناعة التقليدية لم يتضمن البرنامج سوى 84 مليون درهم، كذلك التكوين المهني 120 مليون درهم، وفي الثقافة 100 مليون درهم بالنسبة للجهات الثلاث، ونعتبر أن الموروث الثقافي الصحراوي أو الجنوبي بشكل عام هو يجمع بين الأصالة والمعاصرة بطبيعة الحال له مكون أساسي، له..(السي الرميد ما عرفتش علاش تيتبسم حيث اسمع الأصالة والمعاصرة ما بقاش عندنا الحق كاع ندمجو بيناتهم، منذ أن أعلن هذا الحزب).

ولكن أعتقد أن هاذ المبلغ المرصود للثقافة في أقاليمنا الجنوبية يبقى ضعيف وضعيف جدا.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، وفي إطار التخوفات دامًا وهنا غادي نبغيو نشوفو واحد سياسة (Benchmarking) شوية ما بين ما خصص لأقاليمنا الشرقية وقد لا يكون نموذجا بقدر ما هو برنامج لأنه كاين واحد

شوية ديال الخلط هنا، الجهة الشرقية استفدت من مبالغ مالية محمة جدا قد أقول وصلت ل10 مليار ديال الدولار وغادي يبان رقم ضخم وضخم جدا ولكن غادي نسرد مجموعة من المشاريع اللي مشات إلى الجهة الشرقية، منها ديالها بالتهيئة الخارجية والطرق المؤدية إلى الفنادق إلى آخره، منها كذلك ديالها بالتهيئة الخارجية والطرق المؤدية إلى الفنادق إلى آخره، منها كذلك توسيع مطار وجدة أنكاد، الطريق السريع وجدة أنجاد، (Cujda المترية، ورغم ذلك، وأقولها، المؤشرات السوسيو اقتصادية مقلقة جدا، الشرقية، ورغم ذلك، وأقولها، المؤشرات السوسيو اقتصادية مقلقة جدا، بحيث أن مستوى البطالة وصل إلى 19.1% اللي تيتجاوز المعدل الوطني هذا في الوسط الحضري اللي هو 13% وإلى جمعنا ما بين الحضري والقروي غنلقاوا 13% والمعدل الوطني اللي هو 9.%

احنا تنطرحو هاذ الأسئلة من هاذ النوع هذا، التخوف ديالنا، السيد رئيس الحكومة، على اعتبار أن السؤال المطروح هو هاذ البرامج أو النهاذج أو سميوها حتى المناهج، إلى ما غاديش توصل للمواطن وما غتعطيناش حراك، وغتعطينا حراك، إذن ما الجدوى منها، أو كاين شي خلل في التنزيل، صحيح أن هاذ البرامج احنا ما تنتقدوهاش، المغرب محتاج إلى بنية تحتية، بنى تحتية شاملة من طرق إلخ وما تنتقدوش الكيفية، وإنما السؤال المطروح وهو علاش ما وصلش للمواطن؟ اعلاش عندنا حراك في الشرق واحنا استثمرنا هاذ الأموال الباهظة كلها.

إذن أشنو هو المؤشر ديالكم، السيد رئيس الحكومة، في التقييم ديال هاذ النموذج التنموي في أقاليم الجنوب، باش نبقى في الموضوع، واش هو مؤشر التشغيل؟ واش هو الخصاص المتعلق بالبنى التحتية؟

ملي تنأكد على العنصر البشري، كنبغي كذلك نستشهد بخطاب صاحب الجلالة يقول: صاحب الجلالة ديال 13 أكتوبر 2017، وكلام ديال صاحب الجلالة يقول: "النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفتات والتفاوتات المجالية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية"

وكذلك في فقرة أخرى "المغاربة اليوم يحتاجون لتنمية متوازنة ومنصفة التي تضمن الكرامة للجميع، وتوفر الدخل وفرص الشغل، وتساهم في الاطمئنان والاستقرار والاندماج في الحياة العائلية والمهنية" إنتهى كلام صاحب الجلالة.

إذن اعتقد أن الرسالة وصلت.

السيد الوزير،

في ختام المداخلة، السيد رئيس الحكومة، وانسجاما مع النفس الإيجابي الذي يحكم إثارة هذا الموضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، لابد أن أؤكد أن نجاح هذا النموذج من خلال تحقيق أهدافه التنموية هو بمثابة جواب على مختلف أهدافه التنموية، وكذلك التحديات التي ليست فقط

لمناطقنا الجنوبية بل كذلك للتحديات الإقليمية والدولية التي تعتبر أقاليمنا الجنوبية في موقع التماس معها وخاصة التحديات الأمنية التي ما فتئ المغرب يقدم حولها وصفاته الناجعة والمتمثلة في المقاربة المتعددة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والدينية.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطى الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سؤالنا يتعلق بالتقدم الحاصل فيما يتعلق بتنزيل النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

ما هي الخطوات العريضة للنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية؟ وثانيا، وما هي الجدولة الزمنية لتنفيذه؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الرزمة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشكل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي أعطى انطلاقته

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مشروعا مجتمعيا متكاملا يروم تحقيق التنمية والازدهار المنشودين بهذه الأقاليم، وعلى هذا الأساس إلى أين وصل هذا النموذج؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تثميننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للاختيار الموفق من طرف مجلس المستشارين "النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية" موضوعا لهذه الجلسة، اعتبارا أولا، لراهنيته، ولأنه يندرج، من جمة، في سياق تنفيذ التوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، المنعقد بتاريخ 16 نوفمبر 2017، ولأنه يأتي من جمة ثانية في إطار التفاعل مع مضامين الرسالة الملكية السامية، الموجمة للمشاركات والمشاركين في الملتقى المذكور.

لابد من التذكير بأن بلادنا قد قطعت أشواطا هامة على مسار بناء الجهوية المتقدمة، في ظل الإطار القانوني الذي أوجده دستور 2011 في فصله الأول، حين عرَّف التنظيم الترابي للمملكة، بأنه لا مركزي ويقوم على الجهوية المتقدمة. الجهوية التي أكد صاحب الجلالة حفظه الله في خطاب 60 نونبر 2012 على التزام المملكة بتفعيلها، وجعْلِ أقاليمنا الجنوبية في صدارتها، تقوم على حركية مجتمعية واعدة، تفرز نخبا جديدة، لاسيا من النساء والشباب.

وسعيا لتحقيق هذا الالتزام، دعا جلالته في نفس الخطاب إلى بلورة نموذج تنموي جموي مندمج ومضبوط. وهو ما تم بالفعل، وفق مقاربة تشاركية، ساهم فيها السكان المعنيون، والكفاءات الوطنية، والفعاليات الجادة، وجميع القوى الحية للأمة. حيث تمت بلورة نموذج تنموي جديد للأقاليم الجنوبية، حظي بموافقة جلالة الملك ومباركته، فأعطى جلالته انطلاقة تفعيله يوم 6 نونبر 2016، بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الحضراء المظفرة، لفتح آفاقا تنموية مبتكرة وجديدة داخل النسيج الاقتصادي والاجتاعي للأقاليم الجنوبية، وإحداث توازنات اجتاعية أكثر عدالة بهذه الأقاليم، اعتاداً على شبكات تضامن اجتاعي يستهدف الساكنة الأكثر هشاشة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أحد ينكر الجهود الكبيرة التي بذلتها بلادنا على مدى العقود الأربعة الماضية، لتدارك الخصاص الذي كانت تعرفه الأقاليم الجنوبية؛ فالنموذج السنموي الجديد يضع مسألة المشاركة العامة في صلب مساره التنفيذي ويقوم على القطع مع ثقافة الربع وفسح المجال أمام المبادرات المبتكرة وإشراك الساكنة وممثليها في الخيارات المهيكلة الكبرى المرسومة للمنطقة وتفعيلها الملموس، يعد بمثابة آلية مثلى لتسريع ورش الجهوية المتقدمة بجهات الصحراء، وهو ما سيمكن مختلف الفاعلين العموميين والخواص على حد سواء، من استثار الآفاق الواعدة التي تزخر بها أقاليمنا الجنوبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن ضرورة الانخراط القوي والفعال لجميع الشركاء والمنتخبين في ورش الجهوية المتقدمة بأقاليمنا الجنوبية، يقتضي احترام كافة المتدخلين والفاعلين للالتزامات المسطرة ضمن إستراتيجية تفعيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، لا سيما وأن الدولة تبذل مجهودا استثماريا ضخا وهو ما يزكي أطروحة المغرب حول صحرائه ويفند مزاعم خصوم الوحدة الترابية.

ونغتم هذه المناسبة التي تتزامن وتخليد الذكرى 62 لتأسيس القوات المسلحة الملكية لتوجيه تحية إشادة وتقدير للقوات المسلحة الملكية المرابطة في الثغور والتخوم خاصة بالمناطق الجنوبية على تجندها ويقظتها الدائمة والمستمرة في السهر على تأمين الحدود البرية والبحرية والجوية للمملكة لصيانة وحدتنا الترابية، وتحصين مناعتها ضد كل التهديدات والمخاطر الخارجية التي تحاول يائسة المس بالنموذج المغربي الذي يشهد العالم بتميزه، كما نشيد بالعمل الاحترازي والاستباقي الذي تقوم به مختلف مكونات الأجهزة الأمنية والوطنية لحماية وطننا العزيز.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد حان الوقت بعد مرور سنتين من دخول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية حيز التنفيذ لتقييم النتائج المنجزة، سواء تعلق الأمر بمدى كفاية الاعتادات المالية المرصودة في إطار وفاء الحكومة بالتزاماتها المالية والتقنية بموجب عقود برامج والمشاريع المبرمجة ضمن إستراتيجية النموذج التنموي المذكور أو ما يتعلق بنسب الإنجاز الفعلي للمشاريع المبرمجة بما يؤمن تنزيل هذا البرنامج التنموي الاستراتيجي، بشكل يضمن التكامل والالتقائية بين الجهود المبذولة من قبل كل من الدولة والجهات والفاعلين الاقتصاديين عموميين كانوا أم خواص.

ونتساءل بهذا الخصوص، السيد رئيس الحكومة، ما الذي يعيق تسريع تطبيق الجهوية المتقدمة؟ التسريع الذي ما فتئ جلالة الملك يدعو إليه لإرساء حكامة ترابية بمقاربة عملية.

وهل وضعت الحكومة الجدول الزمني المضبوط الذي أعطاها جلالته توجيهاته السامية لوضعه في خطابه السامي ليوم 13 أكتوبر 2017؟

وما مآل ميثاق اللاتمركز الإداري الذي طالما دعا جلالته إلى اعتماده

وإلى تحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه ؟

وما الذي تم إنجازه في توفير الموارد البشرية والإمكانات المادية اللازمة بموازاة مع نقل الاختصاصات لتفعيل الجهوية على المستوى الترابي؟ السيد رئيس الحكومة المحترم،

فيما يخص مشاريع وإنجازات القطاع الخاص، نؤكد أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب قد أوفى بواجبه والتزاماته، فقد بادر بتنظيم منتدى حول موضوع الاستثار بالأقاليم الجنوبية في 2015 بشراكة مع وزارة الداخلية من أجل تحسيس وتعبئة الفاعلين الاقتصاديين من مختلف جمات المملكة بما فيها الأقاليم الجنوبية، وهو ما أثمر الالتزام بتنفيذ وإنجاز مشاريع استثارات محمة تخص الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بقطاعات الصناعات الغذائية، والطاقة، والصناعة، والعقار، والسياحة، والخدمات، والنقل، والتجارة والتوزيع.

وعلاقة بما سبق، عمل الاتحاد العام لمقاولات المغرب على مواكبة المستثمرين فيما يخص استيفاء المساطر الإدارية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية الخاصة بالأقاليم الجنوبية، مع تغليب منطق الحوار والتعاون المثمر بين المستثمرين الخواص والسلطات المحلية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وساهم في تطوير دينامية استثمارية واقعية مكنت من جذب مشاريع جديدة على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة، وخلقت لدى المستثمرين ثقة كبيرة في مؤهلات هذه الأقاليم وفي إمكانية الاستثمار فيها بنجاح.

وقد تجلى ذلك في تزايد طلبات الخواص وإقبالهم الطوعي والإرادي على الاستثار بهذه الأقاليم، خاصة بعد تعميم الدراسة الوافية (la monographie) التي أنجزها الاتحاد العام لمقاولات المغرب حول المؤهلات الاستثارية الواعدة بالأقاليم الجنوبية.

وكان من نتائج إطلاق هذه المبادرة من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المساهمة في تفعيل دينامية استثارية قوية مكنت من جلب مشاريع جديدة على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة، وفي هذا السياق سجلنا أن عمليات إنجاز المشاريع المبرمجة لا تتوقف على إرادة المقاولين أو المستثمرين الخواص فقط، بل تستدعي عملا مشتركا تنخرط فيه أيضا السلطات المحلية بالأقاليم الجنوبية، لاسيما المراكز الجهوية للاستثار والجماعات الترابية المعنية، لتثمين مؤهلات وتحسين مستوى عيش الساكنة وفقا للإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، عندكم دقيقتين إضافيتين مخصومتين من رصيد فريق الأصالة والمعاصرة، مازال لك دقيقة وبضع ثوان.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

شكرا لفريق الأصالة والمعاصرة.

إذن، السيد رئيس الحكومة المحترم، أسترسل.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطى الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة هذا المحور.

ولكن قبل ذلك، أريد أن أستأذن السيد رئيس الحكومة المحترم وأن أستأذن الحضور الكريم، أشعر أنني من الواجب أن أدلي بتوضيح بخصوص هذا المحور اللي احنا بصدد مناقشته اليوم المتعلق بالنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

فقد سبق لمكتب مجلس المستشارين، قبل حوالي شهر أو شهر ونصف، أن اتخذ بإجاع أعضائه قرار التنقل إلى مدينة الداخلة لتنظيم لقاء وطني بشراكة وتنسيق مع رؤساء الجهات الثلاث للأقاليم الجنوبية، من أجل الاستماع للمنتخبين وللمواطنين لملاحظاتهم وتقيياتهم وتساؤلاتهم حول هذا الورش المهيكل الهام الذي أشرف على إعطاء انطلاقته جلالة الملك حفظه الله.

وحين اتخذ مكتب مجلس المستشارين هذا القرار فقد اتخذناه أولا في إطار التحضير للنسخة الثالثة من الملتقى البرلماني الثالث للجهات، اللي غادي نظموه في شهر يوليوز إلى ابقينا في الحياة، واتخذناه كذلك في إطار الإبقاء على مستوى التعبئة الوطنية في أعلى درجاتها، وكان يفترض أن ينعقد هذا اللقاء بمدينة الداخلة يوم 10 من هذا الشهر.

وكنا نخطط، السيد رئيس الحكومة، أن نأتي عندكم في هذه الجلسة بخلاصات ذلك النقاش، بالملاحظات والتقييات والتساؤلات والتوصيات، وكنا متأكدين بأن هذه الجلسة كانت ستأخذ شكلا آخر أو طابعا آخر.

ولكن للأسف، مكتب مجلس المستشارين، بإجماع أعضائه، قرر تأجيل هذا اللقاء في مدينة الداخلة لأسباب لوجيستيكية، لأنه طلب منا أن نؤدي فاتورة 85 مليون سنتيم، لتنقل 36 مستشار يمثلون الجهات، زائد أعضاء المكتب، زائد رؤساء الفرق والمجموعات واللجن، وهو ما قدر المكتب أنه مبلغ مبالغ فيه.

فلهذا السبب أجلنا هذا اللقاء، وسنعمل إن شاء الله مباشرة بعد الشهر الفضيل على تنظيمه بمدينة الداخلة، تأكيدا من مجلس المستشارين بكل مكوناته على مواكبة الحكومة ومراقبتها ومواكبتها من أجل أن نرى هذا النموذج التنموي العملاق وقد تجسد ميدانيا على أرض واقع حياة مواطنينا في هذه الأقاليم العزيزة علينا جميعا.

إذن، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة التي ستمعنا إليها.

تتعلق بالجلسة السيد الرئيس؟ بالتسيير؟ تفضل.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس المحترم،

هذه الجلسة تحدد جدول الأعمال ديالها فيها جوج ديال المحاور للمناقشة

إن الانخراط القوي للقطاع الحاص الوطني ممثلا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب في تغية أقاليمنا الجنوبية بشراكة وبتعاون مع القطاع العام والسلطات الإدارية المختصة والهيئات المنتخبة تتطلب بناء ودعم سياسات قطاعية قوية ترنو إلى تثمين مؤهلات وتوجهات المجال الترابي عبر إقرار تدابير محيكلة كبرى لقطاع الصيد البحري والصناعة التقليدية والسياحة والنقل وهيكلة قطاع التجارة والحدمات التجارية عبر عدة تدابير، من أهمها التقليص من الضبابية التي تلف الشفافية الجبائية، ملاءمة قانون الاستثار مع المجال الترابي مع تصفية وضعية العقار وخصوصا في جمة العيون الساقية المحراء، وإحداث محطات ومنصات لوجيستيكية حديثة وخلق مسلك للتكوين المهني في محن اللوجيستيك لدعم الإستراتيجية الإفريقية للمغرب وصولا إلى إحداث أقطاب تنافسية جموية بأقاليمنا الجنوبية.

كما أن خلق فرص الشغل والتشغيل يفترض ضرورة دعم القطاع الخاص وتحسين...

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

يمكن لكم تسلموا المداخلة ديالكم لضمها للرصيد الوثائقي للجلسة. وأعطى الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

في نفس الاتجاه، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، حول مدى تقدم البرنامج التنموي لأقاليمنا الجنوبية ونسبة تقدمه، ومدى وقعه على الاقتصاد في المنطقة وحركة التشغيل وإن كان هناك عوائق تعترض تنزيله.

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر متدخل في هذا المحور هو فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن فريق الاتحاد المغربي للشغل، يسائلكم أين وصل تفعيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية؟ وهل تمكنت ساكنة المنطقة من الاستفادة من الآثار الإيجابية لهذا النموذج؟

في إطار الجلسة الشهرية، تحدد الجدول ديالها من طرف المكتب، اجتمعنا في ندوة الرؤساء صباحا.

الخلل الذي وقع فيما يتعلق بالندوة ديال الداخلة إلى كان شي مشكل كان خاصنا ناقشوه أولا داخل هياكل المجلس، أولا داخل المكتب ثم داخل ندوة الرؤساء، الإثارة ديالو هنايا كنظن بأنها لم تكن في محلها، ولم تكن موفقة، السيد الرئيس، لأنها تعطي انطباع بأنه هنالك مزايدة في موضوع ينبغي أن يبقى فوق المزايدات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الموضوع نوقش على مستوى المكتب صاحب الاختصاص، وثانيا السيد الرئيس أنا هنا رئيس الجلسة ماشي (robot)، رئيس الجلسة أقدر بأنني الدور ديالي ماشي هو نوزع الكلمات وقتاش ما شعرت بأن المسؤولية تتحتم علي ندير توضيح، ودرت توضيح بأن التأجيل وقع لأسباب لوجيستيكية، المزايدة هي اللي على بالك، فمعذرة أعطي الكلمة للسيد الرئيس.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين جميعا،

أريد في البداية أن أشكر جميع الفرق التي ساهمت في طرحما أو ستساهم في التعليق وفي التعقيب على هذا السؤال اللي هو محم جدا، محوري، أولا كيهم الأقاليم الجنوبية كيهم واحد القضية وطنية كبيرة يلتفوا عليها وحولها جميع المغاربة من مختلف إتجاهاتهم وراء جلالة الملك نصره الله.

فهي القضية الوطنية الأولى التي جميعا لنا الشرف في أن ننخرط في الدفاع عنها وفي العمل لمزيد من النجاحة فيها.

لكن اسمحوا لي في البداية أيضا، أن أقول بأن الأمس عشنا يوما حزينا مع سقوط ستين شهيدا وعدد كبير من الجرحى من إخواننا الفلسطينيين وغن نعرف أن المغاربة جميعا بجميع طوائفهم ومنذ قرون كانوا دامًا متلاحمين مع الشعب الفلسطيني، مدافعين عن القدس الشريف، وقد رأينا المواقف المشرفة لجلالة الملك باستمرار بوصفه رئيس لجنة القدس، وخصوصا الموقف الأخير من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشريف، وكيف كان عندو موقف إستباقي برفض هذه الخطوة، وأيضا الدبلوماسية المغربية بتعليات من جلالة الملك، التي المتنكرت هاذ القرار ديال الإدارة الأمريكية، لكن نرى أنه بعد هاذ القرار ديال الإدارة الأمريكية، لكن نرى أنه بعد هاذ القرار ديال الإدارة الفعل رأينا اليوم هذه المجزرة اللي ما

هياش الوحيدة، هي الثانية في هاذ الأسابيع القليلة الماضية، مجزرة مروعة ضد إخواننا الفلسطينيين، فرحمة الله عليهم.

وأشكر السيد الرئيس على موقفه النبيل، وأتاح لنا الفرصة لنرفع أكف الضراعة إلى الله ليرحم هؤلاء الشهداء.

وأيضا نسأل الله سبحانه وتعالى أن يخفف عن الشعب الفلسطيني وأن - كما قال جلالة الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه - أن نصلي في القدس وأن ونحن كلنا نطمح، كلنا كمغاربة نطمح إلى ذلك، أن نصلي في القدس وأن ندخل من باب المغاربة وأن نذهب إلى حارة المغاربة وأن نحيي أمجاد دفاع المغاربة عن القدس الشريف.

معشر الأخوات والإخوان،

الأقاليم الجنوبية للمملكة كانت دائما في صلب اهتهامات جلالة الملك نصره، والذي أبى إلا أن يعطي لهذا الاهتهام ليس فقط بعدا سياسيا، ولكن أيضا بعدا بشريا، بعدا إنسانيا، بعدا اجتماعيا، بعدا تنمويا، ولذلك كلف جلالة الملك سنة 2012 في خطابه بمناسبة الذكرى 37 للمسيرة الخضراء، كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمهمة بلورة نموذج تنموي خاص جديد للأقاليم الجنوبية، وهو النموذج الذي أعطى جلالة الملك اظلاقته في خطابه التاريخي بمدينة العيون بمناسبة الذكرى 40 لانطلاق المسيرة الخضراء سنة 2015، وهناك دعا إلى تفعيل هذا النموذج التنموي إلى تعبئة كل الوسائل المتاحة لإنجاز أوراشه الكبرى وإنجاز مشاريعه المجتمعية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها بالجهات الثلاث، بجهة العيون الساقية الحمراء، همة الداخلة واد الذهب، وجمة كلميم واد نون.

وهاذ النموذج التنموي شكل ويشكل آلية مثلى لتسريع التنمية بهذه الجهات العزيزة علينا جميعا، ولكن أيضا بتسريع ورش الجهوية المتقدمة بجهة الصحراء وتحقيق التنمية المنشودة بتلك المناطق العزيزة من تراب المملكة، وسيمكن هذا النموذج التنموي الجديد من وضع القواعد المؤسسة لسياسة مندمجة فيها التقائية تعزز إشعاع الأقاليم الجنوبية، سواء في المجال الاقتصادي أو في المجال الاجتماعي أو في غيرها من المجالات، وهي تتضمن مشاريع طموحة قوية محمة جدا، وأيضا ستشكل رافعة حتى للحفاظ على الثروات الطبيعية وعلى البيئة، وهي الثروات التي تزخر بها تلك الأقاليم الجنوبية كموقع استراتيجي متميز.

وهي أكبر رد، كما قال السيد المستشار المحترم، على أطروحة الانفصاليين التي تذهب إلى أن المغرب يستفيد من هذه الأقاليم ولا يفيدها، ونحن كلنا فدى هذه الأقاليم، لنشتغل ونعمل لها، كما نعمل لجميع جمات المملكة، كل على قدر المساواة.

هاذ النموذج التنموي يستلهم توجماته الكبرى من مشروع الجهوية المتقدمة، باعتبارها خيارا إستراتيجيا بدأته بلادنا، يتناغم مع الحل ديال الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب لحل وطي هاذ النزاع المفتعل الذي دام طويلا منذ 40 سنة في تلك المناطق، لاسيما بالخصوص من خلال آليات

التعاقد بين الدولة والجهات.

هاذ النموذج التنموي باش نذكر ببعض المحتويات ديالو، أولا، يتضمن مستويات معينة اقتصادية واجتماعية وتنموية:

المستوى الأول تعزيز البنيات التحتية بما فيها شبكات التواصل وغيرها لرفع جاذبية الأقاليم الجنوبية؛

كيهم تحفيز الاستثمار الخاص وإشراك المقاولة الوطنية والمقاولات الأجنبية أيضا والاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي ودعم فرص التشغيل، وخاصة لفئة الشباب؛

يهم هاذ النموذج، ثالثا، دعم مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية وتحسين الولوج إلى خدمات الصحة وإلى التعليم.

يتضمن هاذ النموذج، رابعا، تثمين الثروات الطبيعية للمنطقة واستثمار عائداتها لفائدة الساكنة وضان ديمومتها واستمرارها؛

ويتضمن هاذ النموذج، خامسا، تعزيز آليات الحفاظ على التراث الصحراوي والحساني والتعريف به واستثماره أيضا لمصلحة الإنسان في تلك الربوع، وأيضا بوصفه آلية، رافعة للتنمية.

وتأكيدا من الحكومة على الانخراط في هاذ البرنامج التنموي، فقد التزمت بموجب البرنامج الحكومي على تجندها لإنجاحه، من البرنامج الحكومي حددنا أننا منخرطين في هاذ البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية وغادي نوفرو ليه إمكانيات مادية وبشرية الضرورية، وغادي نتابعوه أيضا اليات الحكامة الضرورية أيضا لإنجاحه والكفيلة بإنجاحه، والهدف ديالنا هو أن تكون الأقاليم الجنوبية قطبا اقتصاديا وتنمويا شاهدا على براعة الإنسان المغربي عموما والصحراوي على وجه الخصوص.

مكونات هاذ البرنامج يمكن نقول بأنه هاذ البرنامج أولا، تم التوقيع على البرامج ديالو أمام أنظار جلالة الملك في مناسبتين: في شهري نونبر 2015 وفي فبراير 2016، معنى ذلك تقريبا دبا دازت سنتين وثلاثة أشهر من عمره، وتمت إذن التوقيع على عقود برنامج ديال الجهات الثلاث أمام جلالة الملك، في إطار هاذ البرنامج كيمتد من 2016 إلى 2021.

ومن أجل تفعيل عقود البرامج هاته، تم التوقيع على مجموعة من اتفاقيات الشراكة واتفاقيات إطار بين مجالس الجهات الثلاث من جهة وبين القطاعات المعنية والمؤسسات العمومية المعنية من جهة ثانية، وبلغت هذه الاتفاقيات 38 اتفاقيات شراكة، ويمكن نقول بأن هاذ الاتفاقيات أولا، هاذ البرنامج كيشمل أيضا 685 مشروع بغلاف مالي الآن يقدر بحوالي 80 مليار درهم، على مدى هذه السنوات كلها، خمس سنوات أو ست سنوات.

وكيشمل مختلف القطاعات: قطاع الفوسفاط، قطاع الطاقات المتجددة، قطاع البنيات التحتية والكهربائية، قطاع البنيات التحتية والطرقية، قطاع الموائئ، قطاع الماء، قطاع الماء الصلح المعادن والهيدروكربونات، قطاع الصيد البحري وقرى

الصيد، قطاع الفلاحة، قطاع التأهيل الحضري، قطاع التنمية، القطاعات الاجتماعية والثقافة ودعم الشغل، والصناعة التقليدية، قطاع المياه والغابات والمطارات والمجال الرقمي، وقطاع السياحة. هاذ الشي القطاعات كلها كيشملها وكل قطاع يمكن نعطيو التفاصيل ديال الإمكانات المالية التي رصدت له.

والارتفاع ديال هاذ المبلغ ديال 80 مليار درهم، يعزى بالأساس إلى البنيات التحتية الكبرى، المشاريع الكبرى التي ستنجز في إطار هاذ البرنامج، وبطبيعة الحال احنا كنعرفو بأن المشاريع الكبرى ليست مشاريع تنجز بين عشية وضحاها، هي خاصها في الاستعداد لها في الدراسات الضرورية لها، في الإنجاز ديالها، إلى بضع سنوات، ولكن غادي يتنجز في إطار المدة الزمنية ديال هذا البرنامج، هذه المشاريع الكبرى منها مثلا الميناء الأطلسي ديال الداخلة، وسد فاصك بإقليم كلميم، والربط الكهربائي مع الشبكة الكهربائية الوطنية الداخلة، تحلية مياه البحر، وغيره من المشاريع الكبرى.

إذن، استنادا إلى هذه المعطيات، وأيضا استنادا إلى المعطيات المتوفرة، النسبة العامة لتقدم المشاريع اليوم بلغت إلى حدود شهر مارس 2018 حوالي، أي بعد سنتين من انطلاقه ما يناهز 48%، يعني تقريبا سنتين و3 أشهر وصلنا تقريبا إلى إنجاز 48% أي تقريبا النصف ويتوقع في هذه السنة 2018 في النهاية ديالو نوصلو ل 70%.

في مجمل المشاريع، كاين المشاريع اللي قريبة تنجز وغادي تعلن في هذه السنة، كاين المشاريع اللي يلاه بدات وفيها 20% إلى 60%، كل مشروع على حسب...

فعلى مستوى البنيات التحتية الطرقية انتوما تتعرفوا بأن هناك جمد كبير لهذاك الطريق ديال تزنيت العيون، العيون الداخلة، الأشغال فيه جارية وهذا الطريق غادي يمكن من إعطاء واحد الدفعة للتنمية في المنطقة، لأن دائما في التنمية كنبداو بالبنيات الأساسية التحتية الكبرى ثم من بعد كنجيو للاستفادة منها عن طريق الاستثمار، عن طريق المقاولات، خلق المناطق الصناعية، وتلقى كيفاش تصدر إذا بغات الميناء، أيضا الموانئ وهكذا.

إذن دامًا نبدأ من الكبير ثم كنجيو للمضمون اللي غادي يستثمر هذيك البنيات الكبرى، البنية التحتية المائية كما قلت، السد الكبير ديال فاصك على واد الصياد بغلاف مالي يقدر بـ 1500 مليون درهم، يعني مليار وضف، كما تم أيضا الشروع في إنجاز 11 سدا صغيرا على أن يتم إعطاء الانطلاقة قبل متم السنة الجارية لمشاريع بناء السدود للحاية من الفيضانات أيضا في بعض المناطق.

بالنسبة للطاقات المتجددة، وهذا مشروع محم جدا جلالة الملك يعطيه اهتمام كبير، وبلادنا تتقدم فيه بخطى سريعة، هناك مشاريع الآن أنجزت ابحال المشروع ديال أخفنير ديال توسيع المشروع ديال الحقل الريحى ديال بوجدور واحنا كنعرفو الأهمية ديال

بوجدور فيما يخص الطاقة الريحية، لكن هناك أيضا عدد من المشاريع في طور الإنجاز، هي مشاريع ريحية من جمة، ولكن أيضا مشاريع في الطاقة الشمسية بمدينتي العيون وبوجدور بتكلفة إجالية تقدر به 1250 مليون درهم، هذه المشاريع الآن بدأ إنجازها، وإن شاء الله غادي تم في القريب.

برنامج الماء الصالح للشرب حتى هو تعطى له أهمية كبيرة، ولكن باش هاذ الماء الصالح للشرب باش نعطيوه قيمة وباش جميع المواطنين يوصلهم هاذ الماء الصالح للشرب وتكون الديمومة ديالو هنالك برنامج ديال مشروع تحلية ماء البحر اللي هو مشروع طموح في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل إنشاء محيط للري بجهة الداخلة واد الذهب بغلاف مالي يقدر بـ 1700 مليون درهم، يتضمن وحدة لتحلية مياه البحر، في الداخلة وشبكة لتوزيع هذه المياه ومحطة لإنتاج الطاقة الريحية لتغطية الاحتياجات الطاقية لمحطة التحلية.

دابا هذا واحد البرنامج مندمج، أهم شيء في تحلية مياه البحر هو الطاقة، لأن هذيك الطاقة الكهربائية اللي كتستعمل في التحلية محمة جدا، إذا جينا نديرو طاقة عالية الكلفة كتطلع المياه اللي كنحليوها بكلفة عالية، كنديرو معها الطاقات المتجددة اللي هي الكلفة ديالها بسيطة جدا، وخصوصا فالداخلة اللي هي الطاقة الريحية، وكنستطعو هذاك الماء اللي كنخرجو بتحلية مياه البحر، كتكون الكلفة ديالو بسيطة بالنسبة للمواطن اللي غادي يستعملو وخصوصا بالنسبة للفلاحة، وأتم تعرفون بأن الداخلة ولات عندها واحد المستوى فيما يخص المشاريع الفلاحية، وهاذ المشروع ديال تحلية مياه البحر سيعرف انطلاقته قبل متم هاذ السنة إن شاء الله، وسيؤثر على التنمية الفلاحية وعلى التنمية السوسيو اقتصادية في الجهة، وسيكن هاذ المشروع كاملا بتوفير 10000 منصب شغل قار هناك.

هناك أيضا فيما يخص قطاع الصحة اللي أشار ليه أحد المستشارين المحترمين، فيه مشاريع طموحة جدا، فيه بعض المشاريع اللي أنجزت الآن الحال إحداث مركز جموي لتحاقن الدم بإقليم وادي الذهب، وأيضا هناك خدمات المروحيات الطبية وهناك عدد من الخدمات، ولكن هناك مشاريع بدأت في طور الإنجاز، مثل بناء المركز الاستشفائي لإقليم سيدي إفني، مثل بناء المستشفى الإستشفائي ديال العيون، المستشفى الإقليمي ديال مثل بناء المركز الاستشفائي الجهوي بكلميم، إحداث مركز استشفائي بطرفاية، هاذي كلها مشاريع بدأ الانجاز ديالها وإن شاء الله نتمناو تكمل في

هناك إذن عدد من المشاريع اللي تمت وعدد من المشاريع اللي هي في طور الإنجاز، واللي ابغيت نقول بأن الأهم بطبيعة الحال كاين في قطاع السياحة، كاين في عدد من المستويات ديال المشاريع اللي فيها أمور أنجزت، وكاين أمور اللي هي في طور الإنجاز.

ولكن أشنو هي النقطة المهمة هنا؟ هو أنه أنشئت لجنة قيادة مركزية،

هاذ لجنة القيادة عندها اجتماعات دورية، وتتابع باستمرار إنجاز هاذ المشروع التنموي، وكتقوم باستمرار بزيارات للجهات الثلاثة، وفعلا تمت هاذ الجهات، واحنا كنحثو الوزراء المعنيين كل في قطاعه أيضا بأن يقوم بمتابعة البرامج اللي عندو هو والمشاريع اللي عندو، يتبعها على الأرض عن طريق الزيارات وعن طريق المتابعة، إما الميدانية ولا متابعة المسؤولين عليها، وهاذ لجنة القيادة المكلفة بالتتبع المستمر لهاد الورش راه كنتبعو وفي اتصال أيضا مع السلطات الإقليمية والمحلية بعين المكان باش تشوف الجدولة الزمنية، واحنا كنتبعوه مركزيا، واحنا عازمون في الحكومة على العمل على الجاز هذه المشاريع اللي كاينة فهاذ النموذج التنموي في الوقت المحدد بإذن الله.

الآن التقدم ديال المشاريع عموما تبين بأن إن شاء الله بأننا غادي نجزوه في الوقت المناسب، واحنا هذا من مسؤوليتنا، وأنا شخصيا كنتلقى تقرير منتظم، ولكن هناك هاذ اللجنة اللي كتجتم واللي كتزور باستمرار لمتابعة تنفيذ هذه المشاريع، وهذا هو المهم، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية باغي نختم بها، هاذ المشاريع غادي يكون عندها واحد التأثير بعيد المدى على التنمية البشرية والاجتماعية أيضا، ولكن ما يمكنش نوصلو للتأثير ديالها فالتنمية البشرية الاجتماعية إلا إلى كملنا المشاريع على مستوى البنيات التحتية وعلى أساس توفير الحاجيات الأساسية، ومن بعد غتجي النتائج ديالها إن شاء الله.

وعلى مستوى المنطقة الشرقية لأن أحد الإخوان أشار للمنطقة الشرقية، نحن بصدد - بطبيعة الحال أنا أعلنت هاذ الشي في الزيارة للمنطقة الشرقية في وجدة، - نحن بصدد متابعة البرنامج ديال الميناء ديال المتوسط الغربي، ميناء الناظور بالنسبة للمتوسط الغربي، الآخر ديال طنجة المتوسط، المتوسط الغربي، هذا المتوسط الشرقي، هاذ الميناء ديال الناظور يمكن يعطي واحد الدفعة للتنمية فهاذ الجهة غير مسبوقة، وكثير من المستثمرين الآن أنا اتصلو بيا، وكثير من المستثمرين يستعدون للاستثار في الجهة بمجرد ما يتم الانجاز ديال هاذ المشروع ديال ميناء الناظور المتوسط، وغادي يكون من أكبر الموائئ في حوض البحر الأبيض المتوسط إلى مشي حتى للنهاية ديالو.

دابا غادي يدار الشطر الأول ديالو والشطر الأول هو محم جدا، وبطبيعة الحال هاذ الميناء غادي يتربط بالطريق السيار، إلى الطريق السيار الموجود حاليا، باش يمكن المواطنين ويمكن من المنتجين والمقاولات باش يمكن يستثمروه في الاستيراد وفي التصدير وهو غادي يعطي واحد الدفعة للاستثار في الجهة لأن عندنا مناطق صناعية، ولكن لحد الساعة هاذ المناطق الصناعية لا تغري المستثمرين بأن يأتوا مادام ما عندهمش البنيات الكافية، فهاذ البنيات بمجرد ما غادي تكمل هاذ المستثمر إن شاء الله غادي يجيوا غادي يتشجعوا وهذا غادي يؤثر تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في الجهة الشرقية.

إذن هناك رؤية هناك توجه، هناك حرص على إنجاز هذه المشاريع في وقتها، نسأل الله سبحانه وتعالى أنه يوفقنا لما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد رئيس الحكومة، وأول متدخل هو فريق الأصالة والمعاصرة في حدود ما تبقى، ما كاينش المقت.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم، تفضل السبيد الرئيس.

<u>المستشار السيد نبيل شيخي:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في المحور المتعلق بالنموذج التنموي الجديد لأقاليمنا الجنوبية، وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أن هذا النموذج التنموي يشكل جوابا ملموسا وعمليا على ادعاءات خصوم وحدتنا الترابية ومقدمة لتنزيل أمثل لمشروع الحكم الذاتي، الذي قدمته بلادنا كحل واقعي وذي مصداقية يحظى بإجماع المنتظم الأم لمشكل الصحراء المفتعل.

كما نجدد التأكيد بذات المناسبة على أهمية هذا الورش المهيكل الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك حفظه الله، كما ذكرتم السيد رئيس الحكومة، من مدينة العيون في نونبر 2015 بغلاف مالي ناهز 77 مليار درهم لتمويل حوالي 600 مشروع، ستساهم لا شك في إنعاش التنمية المحلية وامتصاص نسبة محمة من البطالة من خلال إحداث حوالي 120 ألف منصب شغل.

ولا يخفى عليكم أنها ليست المرة الأولى التي تخصص فيها الدولة ميزانية محمة لأقاليمنا الجنوبية ولكن التحدي الرئيسي والمزمن يكمن في نجاعة المشاريع ومدى انعكاسها على الواقع اليومي للمواطن، ولهذا ينبغي أن يشكل هذا الورش في تقديرنا أولوية قصوى لدى الحكومة خصوصا وأنه يشكل تمرينا واقعيا لتنزيل ورش الجهوية المتقدمة، الذي انخرطت فيه بلادنا كخيار استراتيجي للنهوض بمختلف الجهات والأقاليم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد تعهدت الحكومة في برنامجها الحكومي بمواصلة التنفيذ الأمثل لعقود البرامج الخاصة بالتنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية، وفي هذا الإطار نثمن آلية تتبع المشاريع المبرمجة عبر اللجنة البين وزارية ونحثها على مواصلة عملها

وإشراك المنتخبين المحليين في تقييم مسار تنزيل المشاريع وإصدار توصيات التصحيح والتعديل عند الاقتضاء، مشددين على ضرورة احترام آجال الإنجاز كما ذكرتم ووفاء الشركاء بالتزاماتهم المالية، لما لذلك من آثار مباشرة على ساكنة هذه الأقاليم.

ولتجاوز بعض جوانب القصور واستدراك بعض التأخر الحاصل، سواء ما تعلق بإطلاق الدراسات أو بتعبئة الموارد المالية أو بضعف مواكبة الإدارة الترابية أو بسبب الصعوبات والإكراهات التي تصادف تنفيذ بعض المشاريع، نظرا لبعض الحسابات السياسوية الضيقة في بعض الجهات، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين ندعو إلى:

الإسراع بالتنزيل الأمثل لبرامج التنمية للأقاليم الجنوبية ولباقي الجهات، حفاظا على مصداقية الدولة والمؤسسات المنتخبة وتكريسا لمنطق التعاون بين السلطات الترابية والجهات وباقي الجماعات الترابية؛

تسريع تنزيل ورش اللاتمركز الإداري، باعتباره مدخلا ضروريا لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة ببلادنا؛

العمل على تحقيق التقائية السياسات العمومية الوطنية والمحلية، على المستوى الترابي في هذه الربوع؛

التصدي لظاهرة التهريب والقطع مع سياسة الريع، من خلال بناء اقتصاد محلي منتج وربط الاستفادة من التحفيزات الضريبية بتوطين المقاولة بالأقاليم الجنوبية.

وفي الختام، لا يفوتني أن أنوه باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالموقف الصارم للمغرب تجاه التطورات الأخيرة لقضيتنا الوطنية، خصوصا في تعامله مع الاختراقات الأخيرة للمنطقة العازلة، بالإضافة إلى عدد من القضايا الأخرى.

كما لا يفوتني التأكيد على أهمية تحميل المسؤولية لحكام جارتنا الشرقية، بالنظر لمساندتهم واحتضانهم ودعمهم الدبلوماسي للكيان الانفصالي، مع التأكيد على أن أي حوار أو مفاوضات لا يمكن أن يتم دون أن تتحمل الجزائر مسؤوليتها كاملة في هذا الإطار وتكفر عن مسؤوليتها في نشأة وتطور هذا النزاع المفتعل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين أخواتي المستشارات،

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

إن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي أطلقه صاحب الجلالة نصره الله بمدينة العيون يوم 7 نونبر 2015، يعكس رغبة المملكة في إشعاع الصحراء المغربية، عبر تجاوز الصعوبات التي عرفتها المخططات التنموية السابقة، والتي توالت منذ سنة 1975، دون أن تتمكن من تحقيق مسار التنمية المنشودة بهذه المناطق، على الرغم من المكتسبات المحققة، لا يمكن لجاحد أن ينكرها، إذا ما قرناها بمخيات تندوف، التي لازالت تعاني من غياب أبسط شروط العيش الكريم.

ولعل أهم ما يميز هذا المشروع الطموح قطعه مع ثقافة الربع ودفعه بإشراك الساكنة الصحراوية في بناء مستقبلها وجعلها في صلب المبادرة المرسومة للمنطقة، بغرض وضعها على سكة الإقلاع الاقتصادي والاجتاعي، وذلك في إطار المقاربة التعاقدية بين الجهة والدولة، مما يشكل اللبنة الأولى في مجال إرساء مبادئ الجهوية المتقدمة ببلادنا، ويكرس الخيار الديمقراطي لبناء مجتمع حداثي، وإنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن تكون انطلاقة التصور وتفعيل النموذج التنموي الجديد من هذه البقاع، التي هي بالفعل في أمس الحاجة لدينامية تنموية قوية ومجددة بالنظر لأهميتها ومكانتها لدى عموم المغاربة، كما أنها تعتبر تجسيدا حقيقيا لامتدادنا الإفريقي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار لا يمكن إلا أن ننوه بحجم الاستثمارات التي ضختها الدولة لتحسين مؤشرات التنية بالجهات الجنوبية الثلاث، كما أننا نشيد بالجهود التي يتم بذلها للأجرأة النموذجية بهذه الأقاليم، والذي عرف تقدما ملموسا في تنفيذ أوراشه المبرمجة، آملين أن نتوفق في استكمال البرنامج المتبقي وفي الأجل المحدد، وهنا ندعو إلى ضرورة مواصلة التعبئة لإنجاز باقي المشاريع، مما يسمح لهذه الأقاليم بالانخراط في الدينامية الديمقراطية والتنموية التي تشهدها سائر أنحاء المملكة.

وفي الأخير، السيد رئيس الحكومة، نحن اليوم لا نقبل ولا نقبل بالمزايدات السياسية ممن يدعون الدفاع عن أبناء الصحراء المغربية وممن يسعون لإفساد نماء المنطقة واشعاعها.

كما أننا بقدر ما نبدي رغبتنا في التعاون مع مختلف شركائنا سواء الأوروبيين أو الأفارقة أو غيرهم، بقدر ما نرفض الدروس أو الفتاوي من أي كان، فتنمية الأقاليم الصحراوية هي قناعة راسخة وخيار مشترك لدى جميع

تفاعلاً مع جوابكم القيم، وإذ ننوه بالمجهودات الجبارة التي بذلت وتبذل لتنمية الأقاليم الجنوبية للمملكة منذ استرجاعها إلى وطنها الأم، حيث انطلقت دينامية تنموية، شملت مختلف المجالات، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، وعلى مستوى الأوراش الكبرى والبنيات والتجهيزات الأساسية، مما جعل روح المسيرة الخضراء تترجم إلى مسيرة ديمقراطية وحقوقية وتنموية على ضوء الوحدة الوطنية الراسخة بربط البيئة المقدسة وبالطبيعة والتاريخ وتضحيات أبناء الأقاليم الجنوبية وكافة أبناء الوطن، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، وجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أسس للنموذج التنموي الجهوي للأقاليم الجنوبية المبني على الجهوية المتقدمة والموسعة، في إطار وحدة الوطن والتراب، مستحضرين الموقع الاستراتيجي لهذا الجزء من المملكة كمعبر أساسي نحو العمق الإفريقي. وفي هذا السياق وإذ نستحضر أهمية هذا النموذج التنموي بمعالمه وأوراشه الكبرى التي خصص لها 77 مليار درهم والموجمة لقطاعات حيوية تهم الصناعة والفلاحة والصيد البحري والبنايات والقطاعات الاجتماعية والتنمية البشرية، مما سيعزز تثمين المؤهلات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها هذه الجهات من المملكة وتوسيع قاعدة التشغيل.

وعليه، نتطلع السيد رئيس الحكومة إلى معرفة نسبة الإنجاز الحقيقية بعد ثلاث سنوات من انطلاق هذا النموذج التنموي من طرف صاحب الجلالة نصره الله في الذكرى 40 للمسيرة الخضراء، وهل تم وضع مقاربة مندمجة قطاعية لتفادي التفاوت والتشتت في مجهودات القطاعات والمؤسسات المتدخبة وهل هناك تنسيق فعلي مع المؤسسات المنتخبة جمويا ومحليا لضان التكامل في البرامج ووثيرة الإنجاز؟

كما ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة، إطلاعنا عن مدى التزام كل المتدخلين بتوفير الاعتمادات المبرمجة لتنفيذ الأوراش المسطرة والمعتمدة؟ السيد رئيس الحكومة،

وفي نفس السياق، نعتقد جازمين في الفريق الحركي، أن هذا النموذج التنموي المتميز ينبغي أن يكون مدخلا لانخراط أكبر للحكومة ومختلف المؤسسات العمومية في توفير شروط إنجاز ورش الجهوية المتقدمة، عبر نقل اختصاصات من المركز نحو الجهات مرفوقة بنقل القرارات إلى مستعمليه الحقيقيين جمويا ومحليا.

وختاما، السيد الرئيس، وبهذه المناسبة المتزامنة مع ذكرى تأسيس للقوات المسلحة الملكية والأمن والوطني، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نتقدم بتحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية وللدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والقوات المدنية وكل المسؤولين والعاملين في الإدارة الترابية على تضحياتهم الجسيمة لحماية وحدة وأمن الوطن وحقوق ومصالح المواطنين، تحت القيادة العليا للقائد الأعلى وأركان الحرب العامة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا السيد الرئيس.

المغاربة الذين لن ينبثهم شيء عن مواصلة المسار التنموي ببلادنا، مما يحفظ كرامة المواطن وينهض بأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية في إطار ترسيخ المزيد من العدالة الاجتماعية.

والسلام.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، استنفذ الحصيلة ديالو، الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء المستشارين المحترمين،

شكلت المبادرات الملكية عامل استقرار وتحفيز ونماء وازدهار للمناطق الجنوبية على مدار الزمان، فمنذ السلطان مولاي الحسن الأول والتي يتوفر أهالي المنطقة على ظهائر موقعة بالعطف مع السادة أعيان المنطقة من قياد وشيوخ المنطقة لبناء مرافق كبيرة، ومنها ميناء بتراب جمة كلميم واد نون.

وكذلك المبادرات التي قام بها الحسن الثاني رحمه الله، المسيرة الحضراء وكذا هندسة الحكومة آنذاك لتخصيص وزارة بالشؤون الصحراوية، وكذا مبادرات أخرى منها أشبال الحسن الثاني إلى غير ذلك، وما تلاه من مبادرات من طرف صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، من خلال وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية التي أعطت الكثير وقدمت وأعطت للمناطق الجنوبية أعني قوة تنموية كبيرة، وتتوج هذه المبادرات بهذا البرنامج، برنامج التنموي الكبير ثورة تنموية كبيرة جدا، لطالما حلمنا وناضلنا تحت هذه القبة بده البرامج التي رأت النور وأخذت طريقها إلى الوجود، خاصة السدود، الطرق، المطارات، الطاقة الريحية، وعدة مشاريع تنموية أخرى محيكلة في كل مناحي الحياة التنموية التي شملها هذا البرنامج، ولكن لا يستقيم الحديث عن هذا النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية دون أن أستحضر أولا ما جاء في الخطاب الملكي للذكرى 39 للمسيرة الحضراء:

"إن الجهوية التي نصبو إليها ليست مجرد نصوص قانونية، وتحويل اختصاصات وموارد من المركز إلى الجهات، وإنما نريدها أن تقوم على الغيرة الوطنية الصادقة على الوحدة الترابية لبلادنا، أكرر، وإنما نريدها أن تقوم على الغيرة الوطنية الصادقة على الوحدة الترابية لبلادنا" انتهى كلام صاحب الجلالة.

يعني من وضع الاتفاقية وضع الخطاب الملكي مرجعا في ديباجيته، في ديباجة هذه الاتفاقية، لأنه ملي كنسمعو السيد رئيس الحكومة وكنسمعو رئيس لجنة القيادة كيعطيوا نسب التقدم ديال الأشغال وكيعطيوا التفاؤل

للمواطنين في نفس المنحى فهاذ الحكومة اللي احنا كفريق اشتراكي في أغلبيتها نسمع أعضاء الحكومة مع الأسف في تجمعات حزيبة وليس واحدا، بل هم مجموعة من أعضاء الحكومة كديروا السوداوية للناس فهاذ البرنامج، لا يمكن تبخيس المبادرات الملكية. انتبهوا، التبخيس راه الخطر، راه الخطر هاذ الشي، ملي كنصفيو الحسابات السياسية ببرامج هذا راه خطر، رئيس الحكومة يقر بأن النموذج غادي مزيان، ولكن كنسمعو أعضاء الحكومة وآخرها كان فهاذ الأسبوع الماضي فالجهة بأن هناك عرقلة، احنا في السؤال ديالنا طلبنا شكون اللي عرقل؟ باش توضح للرأي العام، تبخيس المبادرات الملكية وتبخيس عمل الدولة خطر وخطر جدا على قضيتنا.

اسمحوا لي، أنا كنتي لواحد الجهة اللي أسالت المداد كثيرا رغم أن مجلس الجهة بالإجماع صادق على كل الاتفاقيات بالإجماع كل الاتفاقيات صادق عليها بالإجماع المنبثقة عن العقد البرنامج، الذي إلى حد هذه الساعة لم يحل على المجلس، أحيلت الاتفاقيات الخصوصية لهاذ البرنامج ولم تحل الاتفاقية الموقعة بين يدي جلالة الملك من طرف مسؤولي الجهة.

إذن أريد أن أنبه أن تبخيس العمل، لا العمل الحكومي ولا المبادرات الملكية ولا مشاريع الدولة واستغلالها سياسيا سيشكل مأساة على مستوى التنمية، لأن راه هاذ الشي راه ماشي ساهل، أرقام كبيرة وكبيرة جدا ثورة تنموية حقيقية تبخس من أجل عمل سياسي بخس.

بالتالي أتمنى لا يسمح لي الوقت باش نتكلم على واحد العدد ديال الأمور، ولكن أريد أن أقول أن البرنامج غادي فالطريق ديالو، ولكن مازال فيه واحد العدد ديال النقط خصوصا القطاع الخاص، فالمادة 17 من هذا العقد البرنامج كتطلب من كل الشركاء باش يعبؤوا القطاع الخاص من أجل التنمية ومن أجل باش يعرف الواقع ديالو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، معذرة، انتهى الوقت السيد المستشار.

آخر متدخل في هذا المحور، التعقيب لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من المبادئ الكبرى لدستور 2011 بلورة المشروع الوطني الكبير للجهوية المتقدمة، وفي هذا الإطار وبمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، أعطى جلالة الملك انطلاق النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، والذي من شأنه أن يشكل أرضية سانحة لمبادرة الحكم الذاتي

المقترحة في سنة 2007 من قبل المملكة المغربية والخاصة بالأقاليم المعنية بالمسلسل الأممي.

إن هذا البرنامج التنموي ونظرا لما يتضمنه من مشاريع في مختلف المجالات ليشكل رافعة لدعم المؤهلات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها المنطقة، وقد بلغ الغلاف المالي المقترح لإنجاز البرنامج التنموي النموذجي للأقاليم الجنوبية 77 مليار درهم، مع خلق 120 ألف فرصة شغل.

فإننا في الفريق الاتحاد المغربي للشغل، نتساءل أين نحن الآن وبعد ثلاث سنوات عن الإعلان عن انطلاق هاذ المشروع من إنجازه؟ وماذا قامت به الحكومة من نقل الاختصاصات والسلطات التنظيمية للمنتخبين المحليين والجهويين لتمكينهم من الشروع في تنفيذ برامجهم؟ فمن بين 600 مشروع المبرمجة في هاذ النموذج التنموي، كم من مشروع تم إنجازه؟ أو أعطيت له الإمكانيات لانطلاق أشغاله؟ فإن لم يتم الشروع في تطبيق برنامج هاذ المشروع على أرض الواقع بعد إعطاء انطلاقته منذ ثلاثة سنوات، فإننا نتساءل في فريق الاتحاد المغربي للشغل، عن ماذا جدوى التنزيل البرامج التنموية لباقي الجهات بالمغرب؟

هل مصير هاذ المشروع التنموي النموذجي الذي تعقد عليه كافة مكونات المجتمع المغربي كل آمالها للحد من الفقر والهشاشة وتوسيع القاعدة الاجتماعية للطبقة المتوسطة، هو مصير مخطط تنمية الأقاليم الشمالية وبرنامج منارة المتوسط والمخطط ألاستعجالي.

إن نجاح كل برنامج تنموي رهين أولا وقبل كل شيء، بإقرار حكامة جديدة، قائمة على مبادئ واضحة ترتكز على احترام الحقوق الإنسانية الأساسية في معناها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي لساكنة المنطقة، وليس على حكامة تهيمن عليها سياسة المنطق الأمني الذي يعوق فعالمتها.

ولذلك وجب محو آثار مخلفات السياسيات المتبعة سابقا، والتي أدت إلى فقدان الثقة بين المجتمع والدولة، وكذلك القطع مع سياسة الريع التي تعطي الدعم والامتيازات والتخفيضات الضريبية للفئات الميسورة، وتعتمد على المساعدات والإعانات الغير المنتجة للفئة الهشة والأكثر فقرا.

إن هذه المارسات السابقة أدت إلى خلق لدى ساكنة المنطقة مشاعر الإحساس بالحرمان والحيف، نظرا لعدم استفادتهم الفعلية من الموارد المتوفرة واستفادة منصفة وعادلة، وكذلك نظرا لعدم تطبيق مبدأ الشفافية في آليات منح الرخص وحقوق استغلال الموارد الطبيعية للمنطقة وعدم تطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فيما يخص فرص التشغيل، وخصوصا أن مستوى البطالة الذي تعرفه الأقاليم الجنوبية هو جد مرتفع مقارنة مع باقي جمات المملكة.

فمن أجل ممارسة فعلية للديمقراطية التشاركية واجتنابا لمظاهر النقص والقصور الذي تم الوقوف عليه في مجال الحوار الاجتماعي والحوار المدني وفتح آفاق وفرص لتقريب المواطنين من المشاركة في السياسات العمومية،

فإن الاتحاد المغربي للشغل، يرى في ضان مشاركة الساكنة وممثليها في الخيارات الكبرى التي لها أثر على مستقبلهم ومستقبل المنطقة، شرطا حاسما للإنخراط في النموذج التنموي الجديد ونجاحه المستقبلي.

السلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نستمعوا الآن إلى رد السيد رئيس الحكومة المحترم على التعقيبات، تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

أولا كنثمن العديد من الملاحظات اللي وردت في التدخلات، وبغيت نؤكد مرة أخرى أن هناك لجنة قيادة تتابع بانتظام وباستمرار تتبع تنفيذ هاذ البرنامج أولا.

ثانيا، هاذ اللجنة كتقوم بزيارات ميدانية، وأنتما راه حسيتو بها وتعلنت بعض الزيارات الميدانية للجان وزارية، بطبيعة الحال هاذ الزيارات الميدانية، أش كتزور؟ كتنسق أولا مع المنتخبين ومع السلطات الإقليمية لمناقشة تتبع البرامج معهم، إذن هناك تنسيق مع المنتخبين يعني مع الهيئات المنتخبة وهناك تنسيق مع السلطات الإقليمية والمحلية، وضروري هذا المنتسيق لأن إذا ما كانش هاذ التنسيق ما غادي نجحوش التقدم في تنفيذ هاذ البرامج.

النقطة الثالثة، وهي أنه كما قلت، إلى حدود شهر مارس 2018 أي بعد حوالي سنتين وشهرين من بدء تنفيذ البرنامج، راه حققنا نسبة إنجاز تقترب من 48%، وكما قلت، فإننا إن شاء الله عازمين باش في آخر هاذ 2018 نوصلو ما يقرب من 70%.

إذن التقدم ديال الأشغال غادة وأنتم راه يمكن تشوفوا الطريق ديال العيون الداخلة كيفاش التقدم دالأشغال فيها، والمشاريع ماشي كلها تنطلقوها مرة واحدة، بطبيعة الحال لأن هاذ الميزانية المرصدة هي مرصدة على مدى 6 سنوات، راه كل سنة كتخرج طرف ديال الميزانية ديالها، طبيعي، وإن شاء الله، وهاذ الشي مسجل في القوانين ديال المالية وفي كل قانون مالية تتسجل الإمكانات والموارد المالية المرصدة للمشاريع اللي غادي تطبق فهاذيك السنة، واحنا غادين الحمد لله على هدى من الله.

أظن بأنه المسائل غادة في الاتجاه الصحيح والسليم وغادي نتحكموا فيها، وإذا أراد، كما قال السيد الرئيس، السادة المستشارين يمشيو للزيارة غادي نكون احنا سعداء، لأن غادي تعطيونا واحد النظرة أخرى، واحد التقرير على التقدم ديال هاذ المشاريع من جمتكم أتتم وتعطيونا التقرير، احنا

هذا المجال؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، بعد إقرار القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك وبالنظر لما يعرفه واقع السوق الوطنية من اختلالات تؤثر بشكل مباشر على المستهلك المغربي.

فإننا نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن مدى فاعلية السياسة العمومية التي تنتهجونها في مجال حماية المستهلك؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطى الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة المستشارين المحترمين،

تقيز عادة العلاقة بين المنتج والمورد والمستهلك بضعف حلقة هذا الأخير، وهو ما يستدعي تدخل الدولة عبر آليات تشريعية ومؤسساتية من أجل ضبط توازن هذه العلاقة.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، ما هي إستراتيجيتكم من أجل بناء علاقة سليمة ومتوازنة وعادلة بين المنتج والمستهلك؟ شكرا.

، ۱۱ ء.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

سنكون سعداء بطبيعة الحال، بالعكس إلى كانت هاذ المبادرة غادي نحييوها وغادي تكون إيجابية وغادي تعطينا في نصف المدة نظرة على التقدم ديال هاذ المشاريع عمليا من قبل السادة المستشارين البرلمانيين.

إلى جاب الله قمتو بهاذي غادي نجيو إن شاء الله ونأخذ ذاك التقرير ونشوفو إلى لاحظتو شي نقص، شي تأخر، شي اختلال، شي مشاكل علمونا واحنا موجودين، لا يمكن، لا يمكن مثل هاذ المشاريع الكبرى اللي هي ضخمة وكبرى أن تنجز من قبل طرف واحد، وخا الحكومة هي الجهة التنفيذية ولكن جميع المتدخلين الآخرين كلهم عندهم دور إما عن طريق التنبيه أو عن طريق إبداء الرأي التطوير ديال الأفكار حتى المجتمع المدني تما في عين المكان راه مرحبا بطبيعة الحال بالملاحظات ديالو.

على هاذ الفكرة غادي نختم الكلمة ديالي، لأن أعطيتوني في البداية، السيد الرئيس، تفاؤل، إلى أن السادة المستشرين يريدون أن يتابعوا الأمور في الميدان ماشي فقط من بعيد، وهذا إن شاء الله ما يكون عندو إلا تأثير إيجابي، فلذلك تحية لكم، وإن شاء الله نكون على الموعد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم على الجواب أولا وعلى التفاعل مع المبادرة ثانيا، وإن شاء الله، مباشرة بعد رمضان الكريم.

نتقلوا الآن إلى سمحتم للمحور الثاني، اللي غادي نعالجو فيه الأسئلة المتعلقة بموضوع السياسات العمومية المرتبطة بحاية المستهلك، وعندنا فيها 8 ديال التدخلات، نبدؤها بأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، بالنسبة للسؤال الأول والخاص بالنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، فقد اختار الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال أن نعتبر هذا النموذج هو نموذج تنموي ملكي، مشروع انطلق منذ زمان، والكل، كل المنتخبين مجندون لخدمته وإنجاحه، فنجاحه هو نجاح لمشروعنا وللنهج الذي ينهجه جلالة الملك نصره الله وأيده، خاصة في هذه الأقاليم وغيرها.

وسؤال الفريق الاستقلالي للسيد رئيس الحكومة المحترم سينحصر على راهنية حاية المستهلك التي تشغل بال الجميع، فماذا أعدت حكومتكم في

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم مصادقة البرلمان على قانون حماية المستهلك منذ سنوات، إلا أن بصات هذا القانون لم تظهر على أرض الواقع.

لذا، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة ألمحترم، عن ما هي التدابير التي تتخذونها لحماية المستهلك؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة، نسائلكم عن طبيعة السياسة العامة المرتبطة بحاية المستهلك؟

السيد الرئيس:

شكرا.

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

شكل المستهلك مكانة خاصة ضمن اهتمامات العالم المعاصر، خصوصا بعد تأسيس منظمة التجارة الدولية، والمغرب كباقي دول العالم وبانفتاحه على المستجدات الدولية ولاسيما حرصه على احترام حقوق الأفراد والجماعات، سارع إلى وضع قانون يقضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك وضمان حقه في الإعلام وصيانة حقوقه من الشروط التعسفية، سواء تعلق الأمر بالضمان التعاقدي أو ضمان العيوب بالسلع والبيوعات.

ولا زلنا نتذكر، السيد رئيس الحكومة، الجدالات الكبيرة التي واكبت مناقشة هذا القانون على الرغم من أنه لازال في بدايته، ولا زالت تجربة المغرب فتية في هذا المجال، وعلى الرغم من أن القانون جاء بمكتسبات للمستهلك بحقه في الإعلام بكل مواصفات المنتوج وآجال التسليم وحق التقاضي وحرص على حايته من الإشهارات الكاذبة أو الحادعة، أو ما يتعلق بإبرام العقود وتقرير الضان والحدمة بعد البيع وقواعد قروض الاستهلاك والدفاع عنه بواسطة الجمعيات.

لكن تنزيل هذا القانون واجمته صعوبات كبيرة، إذ لازال المواطن

المغربي يعاني من الشطط ويعاني من المارسات الخاطئة دون حيلة أو قدرة للجوء إلى القضاء، لأن القانون قيد اللجوء إلى القضاء بأن تكون الجمعية تحمل صفة المنفعة العامة.

كما أنه لم يتم إحداث الصندوق الوطني لحماية المستهلك الذي تنص عليه المادة 156، ولم يتم تأسيس المجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك الذي نصت عليه المادة 104، والذي يمكن أن يكون هيئة لاستقبال شكايات المواطنين، والنظر فيها ووضع الآليات لمعالجتها واقتراح الحلول لكل الإشكاليات المطروحة على مستوى السوق، والتي تضر بمصلحة المستهلك.

بهذا الواقع يكون المستهلك المغربي والمواطنين عموما بأشخاصهم الذاتيين والمعنوبين، المقاولات والمستثمرون والأفراد العاديون، كل المواطنين يواجمون تعسفات إما بالزيادات في الأسعار وفي السلع والحدمات والشطط في تدبير بعض المساطر وتدبير القدرات والخيرات الوطنية، فكثيرة هي المجالات التي تعرف توترات، وثيرة الاحتجاجات والحراكات الاجتاعية، أسعار الماء والكهرباء، فواتير مياه السقي الفلاحي، ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية غير مبررة، خصوصا المواد الغذائية الأساسية مثل الزيت، الدقيق، الحليب، واللائحة طويلة، المستهلك المغربي أصبح عرضة للإشاعات بزيادة مرتقبة، بما لا أساس لها من الصحة، وما يقتضي تواصل الحكومة مع المواطنين لأجل توضيح الأمور والحد من ظاهرة الركوب على هذه المسائل، لتحقيق أغراض لا تخدم المستهلك بل تخدم السياسة.

نحن واعون، السيد الرئيس الحكومة المحترم، بأن حماية المستهلك تطرح إكراهات كبيرة تتعلق بالتوازنات داخل السوق الوطنية، وتدافع على المصالح بين جماعة المصلحة ومجموعات الضغط، لكن نحن مؤمنون بأن تغليب المصلحة الوطنية ومراعاة الحقوق الاجتماعية لكل فئات الشعب المغربي تقتضي الاجتماد وتدبير هذا الملف وفق منظور يراعي مصلحة كل المواطنين المغاربة.

السؤال السيد رئيس الحكومة، تثير مسألة حماية المستهلك مشاكل كبيرة وجدالات ونقاشات عميقة داخل المجتمع المغربي، المواطنون ينتظرون ويتطلعون إلى تدخل حكومي فاعل في هذا المجال، الحكومة بذلت مجهودات كبيرة ولاسيما خلال السنوات الأخيرة.

السيد رئيس الحكومة، رمضان على الأبواب، أي مقاربة حكومية، وما هي الإجراءات الحكومة لحماية المستهلك؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، رغبة منها في عدم التكرار، تكتفي بالأسئلة التي طرحت، وأعطي الكلمة لمجموعة العمل التقدمي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

بدوري يسعدني باسم فريق العمل التقدمي، أن نتساءل معكم حول مضامين سياسة حاية المستهلك من خلال الوثائق الحكومية ومن خلال القوانين القائمة ومن خلال كذلك السياسات العمومية.

السيد رئيس الحكومة،

حسب الدراسات، منذ سنة 85 أبريل 85 ودجنبر 2015 اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرت المستهلكين ما يعانون من تفاوتات جراء الأوضاع الاقتصادية والمستويات التعليمية والقدرة على المساواة والتفاوض، ومراعاة لضرورة تمتع المستهلكين بحق الحصول على منتوجات سليمة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمنصفة والمستدامة، مع ضان حياتهم من التعسف وعدم استغلال ضعفهم، واعتمدت الأمم المتحدة مبادئ الحماية للمستهلك.

أسألكم أين توجد هذه التوجيهات الأممية التي قبلها المغرب ضمن الوثائق التي لديكم في هذا المجال؟

حسب الدراسات القائمة 30% من تكلفة القفة المغربية تذهب لتغطية المواد الغذائية، هل مفهوم الاستهلاك وحاية المستهلك ينحصر في المواد الغذائية؟

ما أظن، هناك مفهوم الاستهلاك يعني المفهوم الشامل لكل مناحي الحياة، وهو ما لم تأخذه الوثائق أو القوانين، فقانون رقم 31.08 المتعلق بحاية المستهلك لا يترجم بتاتا هذا المفهوم الواسع، مع الأسف حيث أن عددا كبيرا من مواد هذا القانون يتعلق بالقروض، مما يضمر غرابة لاستغلالية رأسالية لحقوق المستهلك كما لو أن القروض هي وحدها الهاجس الأساسي للمستهلك المغربي.

وما هو الدافع إلى الحيلولة دون بلورة الوسائل الكفيلة للدفاع عن حقوق المستهلك؟

حتى مجلس المنافسة تمت محاصرته وشل عمله، وهو ما قد يفسر جزئيا بلورة ظاهرة سلوك المقاطعة لبعض المواد الاستهلاكية في المدة الأخيرة.

هذا المجلس الذي كان من المنتظر أن يكون له دور تقريري بمقتضى القوانين القائمة، إلا أنه لا يمارس صلاحيته حتى الآن، فكان من الطبيعي أن يظهر نوع من العصيان للاستهلاك المدني والذي قد تترتب عنه نتاجً وخيمة إذا لم تبادر الحكومة إلى إصلاح واضح، وقد تؤدي إلى إفساد كل تعاقد قانوني واقتصادي واجتماعي وسياسي فعال وفاعل، يمكن من جهة الشركات والمقاولات من النفع الاقتصادي ويحقق في ذات الوقت الرفاه الاجتماعي للمواطنين.

السيد رئيس الحكومة،

هناك عددا من الحقوق لا أراها في التشريع القائم حاليا في باب الاستهلاك، الحق في السلامة الصحية، الحق في التمتع اللائم بالخيرات والخدمات الأساسية، الحق في المعرفة والحصول على المعلومة، الحق في الاختيار، الحق في التقاضي والتحكيم في قضايا الاستهلاك، كل هذه الأمور غير موجودة.

إن وضع هذه السياسات يتطلب في اعتقادنا دعم الترسانة القانونية القائمة على الأقل بإخراج مدونة استهلاك شاملة ومسايرة للشق .. والاجتاعي والاقتصادي والبيئي تطبيقا لمقتضيات الخطاب الملكي ليوم 20 غشت 2008.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا جزيلا على التفضل بطرح هذا السؤال في هذا الموضوع المهم، السياسة العامة المرتبطة بحاية المستهلك، واللي هي محمة جدا لأن أولا مع قرب شهر رمضان، هي محمة طول السنة ولكن في شهر رمضان تيهتمو بها المواطنون أكثر، محمة جدا لأن عشنا في هذه المرحلة الأخيرة واحد التفاعل ديال العديد من المواطنين والمواطنات مع ما يصطلح عليه بالمقاطعة، وبغيت نؤكد بأني شخصيا، واحنا في الحكومة تابعنا باهتمام كبير جميع ردود الفعل التي تمت في هذا الموضوع.

والموقع ديال المسؤولية ديالي كيحتم عليا الإنصات للجميع، وتفهم مختلف الرسائل التي ترد من الجميع، وأقول مرة أخرى، من الجميع.

بغيت نقول بأن الحكومة لا يمكن أن تكون ضد مصالح المواطنين ولن تكون أبدا ضد مصلحة المواطنين، كما يمكن أن يظن البعض، الحكومة نابعة من الإرادة الشعبية وتتحس بالمسؤولية ديالها، ومن هنا فحنا استمعنا بإمعان لمختلف الآراء، الأفكار التي راجت في هذه المرحلة وفي هذا الموضوع.

وابغيت نقول بأنه احنا عندنا مسؤولية ديال الحرص على حفظ مصلحة المواطنين، عندنا مسؤولية باش نحافظوا على الكرامة ديال المواطن، سواء كان هذا المواطن مستهلكا أو كان منتجا، حتى التاجر والعامل والفلاح حتى هما منتجين وفي نفس الوقت مستهلكين.

وعندنا المسؤولية باش ندعمو القدرة الشرائية ديال الأسر المغربية، كما أن من مسؤوليتنا ضان حرية الاستثار وضان حرية العمل، وضان تحسين الظروف ديال الإنتاج أيضا، لأن غادي يقوي الإنتاج الوطني ويشجع أيضا المنتجين، فالحكومة باستمرار فكرت وتابعت ونحن نعكف على إيجاد واتخاذ عدد من الاحتياجات المي كتسير لتلبية عدد من الاحتياجات المعبر عنها وللدفاع عن مصالح هؤلاء جميعا.

وأريد أن أطمئن السيدات والسادة المستشارين، ومن خلالكم نطمئن مجموع المواطنات والمواطنين على أن الحكومة تسهر بشكل يومي على حاية المستهلك وغادي نجي وغادي نبين عدد من الخطوات والإجراءات اللي هي اللي كنتخذوها سواء مرتكزة على المقتضيات القانونية أو على غيرها.

ولكن بغيت نقول أيضا بأن احنا مع الاقتراب ديال شهر رمضان المبارك اللي هو شهر الغفران اللي هو شهر التراحم، أريد أن أقول بأن خاصنا نتوجمو نحو المستقبل، وأدعو الجميع إلى التسامح، وأنا شخصيا كنتأسف على بعض التجاوزات وبعض التعابير اللفظية وأريد أن أقول نريد، بغينا هاذ الشي نطويوا الصفحة ديالو ونشوفوا المصلحة ديالنا جميعا ديال المواطن ديال المواطنة، ديال المستهلك وديال أيضا المنتج، والأهم في كل هذا هو المصلحة الوطنية العليا التي نشتغل عليها جميعا.

حضرات السيدات والسادة،

فعلا هاد القضية ديال حاية المستهلك عندو أهمية كبرة، ولكن بغيت نقول بأن حاية المستهلك فيه عدد من المستويات، إذا دخلنا السوق بالنسبة للدولة عندنا 3 دالأمور كتحرص عليها بالنسبة للمواد الأساسية ديال المواطنين، أول حاجة تحرص عليها هو أولا وفرة هذه المواد، لأن إذا دخلت للسوق ما لقتيش الخبز، إلى بغيتي تشري شي حاجة وما لقتيهاش راه ما كاين ما نذاكرو لا على ثمن لا على حتى شي حاجة، خاصنا بعدا نفروه، وتوفير المواد الأساسية عمل ديال الاشتغال المستمر ديال الإدارات المعنية طول السنة، لأن هذه المادة خاصنا نحرصو، إذا كنتجوها خاصنا نشوفو واش كنتجوها بالكمية الكافية، إلى ما كنتجوهاش خاصنا ندفعو الناس اللي غادي يستوردوها أيضا بالكمية الكافية باش يكون على الأقل المواطنات والمواطنين إلى بغاوها يلقاوها.

إذا أولا وفرة المادة، ثانيا جودة المادة، لأن إلى كانت المادة مضرة بالصحة، مضرة بالسلامة، عدمها أحسن من توفرها، هناك مواد أحيانا نتيجة عدم وجود الوسائل ديال الحفظ أو تجاوز الصلاحيات، المدة ديال الصلاحية، أو عدم المراقبة أثناء التصنيع، يمكن تكون مضرة ضرر كبير بالمواطنين.

إذن المحور الثاني هو الحرص على مراقبة تكون سلامة هذه المادة وموافقة للمعايير الصحية والمعايير البيئية ومعايير السلامة.

ثالثا، الثمن أن يكون مناسب لعموم المواطنات والمواطنين.

والدولة كتحرص على هاد ثلاثة ديال الأمور كلها، وكاين آليات، وكاين

قوانين، وكاين آليات، وكاين إدارات، وكاين متابعة، وكاين أيضا تفاعل مع المواطنات والمواطنين في هاذ المجال.

لابد أن أشيد بما قاله السيدات والسادة المستشارين، فاش قالوا بأن هناك إطار قانوني لحماية المستهلك، وهي مجموعة من القوانين، ولكن آخرها القانون المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات وغيرها، ثم قبل منو القانون القاضي بتدابير حاية المستهلك، وهناك القانون المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

وهاذ القوانين فعلا كانت عدد من النصوص التطبيقية صدرت وبعض النصوص بقيت تنظيمية، وقد حرصنا على استصدار باقي هذه النصوص التطبيقية، هي إما مراسيم وإما قرارات، حقيقة اللي بقى كثير منها هي قرارات، وفعلا أصدرنا منذ شهر تقريبا أو شهرين تقريبا، في مارس 2018، أصدرنا قرار مشترك لوزير العدل ووزير الصناعة والاستثار والتجارة والاقتصاد الرقمي، يتعلق بتحديد كيفية إيداع جمعيات حماية المستهلك غير المعترف لها بصفة المنفعة العامة لطلبات الحصول على الإذن الخاص بالتقاضي ودراستها والشكليات والكيفية ديال منح الإذن وكيفية سعبه، وهو ما سيمكن هذه الجمعيات من ممارسة حقها في الترافع والتواصل كمارسة مؤسساتية معمول بها في الدول المتقدمة تفسح المجال للحوار وإيجاد الحلول، وإن كان تعديل المقتضى القانوني في هذا المجال غير يعني مستبعد أيضا.

كما تم إعداد مجموعة من مشاريع قرارات ديال الوزراء أو مشتركة بين الوزارات المتعددة مرتبطة بهذا المجال، وهناك أيضا العمل على تحيين القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك من أجل ملاءمته مع المعايير الدولية من جمة، ولكن أيضا مع مراعاة نوع المستجدات في هاذ السوق، لأن كاين أمور كثيرة دخلت فهاذ القضية ديال التجارة الإلكترونية وغيرها اللي كتستلزم مقتضيات جديدة لحماية المستهلك من النصب، من الاحتيال أو من غيره من المارسات، وبالتالي نشتغل حاليا على تحيين هاذ القانون، وربما قد نأتي بمشروع قانون فهاذ المجال في القريب العاجل إن شاء الله.

هذا فيما يخص الجانب القانوني، واللي هو الحمد لله عموما في بلادنا جوانب القانون جيدة، وعموما إطار محم يحتاج إلى التطوير، يحتاج إلى التجويد، ولكن هو يستجيب لما هو عليه كثير من الدول المتقدمة.

لكن هناك أيضا التدابير العملية اللي كتتخذها الحكومة باستمرار لحماية المستهلك، وأول هذه التدابير هي تتبع ومراقبة الأسواق، أنتا تتعرفوا بأن هناك إدارات خاصة كتقوم بهذه العملية ديال التتبع المنتظم والمستمر لحالة تزويد الأسواق بالمواد الأساسية والتي يطلبها المواطنون، وخصوصا المواد ذات الاستهلاك الواسع وأيضا استباق الحالات ديال النقص وديال الخصاص في التموين اللي يمكن تكون في الأسواق ديالنا، راه وجود مواد في مواسم معينة راه ما كتتمش غير عشوائيا، كتتم فيها الدراسة، كتتم لها

المتابعة، هي واحد العمل مستمر لا يتوقف، وإلا شي نهار غادي نفيقو ونلقاو شي مادة ما كايناش، إلى ما كاينش اللي كيحاول ما أمكن يتبع هذه المسألة.

وبمناسبة شهر رمضان في هذه المرحلة بالضبط تم تعبئة كافة مصالح المراقبة وحثها على اتخاذ جميع الإجراءات لضان تتبع مستمر ومنتظم لمستوى الأسعار، لتمويل الأسواق للتصدي لكافة المارسات غير المشروعة فيا يخص الأسعار أو جودة المنتجات الغذائية وشروط الصحة ومعايير السلامة في هذه المنتجات الغذائية مع اتخاذ ما يلزم من عقوبات في حالة ثبوت الإخلال بالقوانين الجاري بها العمل.

وتم إطلاق عملية تواصل واسعة للتجار وفي الأسواق ولأرباب المحلات ديال الحدمة، وأيضا أصحاب الأنشطة التجارية، قبل كل موسم من المواسم اللي كتكون فيها خصوصيات معينة فيما يخص الاستهلاك.

وأيضا في مجال إيلاء واحد الاهتمام بشكايات ديال المواطنين وأيضا لدفع الأجهزة الإدارية المعنية باش تتدخل في الوقت المناسب تم إطلاق الرقم 5757 اللي هو رقم وطني رهن إشارة المواطنين لتلقي شكاياتهم المحتملة ومعالجتها من قبل المصالح المختصة، وخا تكون في أي مكان الشكاية تتمشي مباشرة للعمالة والإقليم المعني باش يتم التدخل في الحي أو في المدينة أو في القرية أو في الدشر المعني، عندما يوجد مثلا الاحتكار، عندما توجد مواد مغشوشة، عندما توجد مواد انتهت صلاحيتها، وهاذ الشي راه مع الأسف تيكون، عندما توجد مواد مفقودة، هاذ الشي كل شي يمكن هذا الرقم يتلقى الشكايات ديال المواطنين وتحاول الجهات المعنية التدخل الفوري باش يعالجوا هذه المسألة.

فلذلك أنا كندعي المواطنات والمواطنين لاستعمال هذا الرقم 5757 وهو تحت تصرفهم، هذا المستوى الأول.

المستوى الثاني هو تتبع الأسعار ديال السلع وديال المواد والخدمات، وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المواد اللي هي 18 مادة وخدمة محددة الأسعار فقط، 18 مادة أو خدمة محددة الأسعار، طبقا لمقتضيات القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، لكن باقي السلع طبقا لهذا القانون والمنتوجات والخدمات تحدد عن طريق المنافسة الحرة، ومنطق العرض والطلب.

بطبيعة الحال هذه المواد لم تحدد في القانون، وإنما القانون أسندها إلى مرسوم وإلى قرار ديال الإدارة المعنية، ونشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وفيه محددة هاذ 18 دالمواد والحدمات اللي هي الأثمنة ديالها محددة، بحال دابا الأدوية هي محددة، تحدد من قبل الإدارة في لجنة مختصة بعد طلب من قبل المصنع كتحدد، الدواء ما فيهش تنافسية وما فيهش تغير ديال الأثمنة، بينها هناك من غير هاذ 18 ديال المواد والحدمات الباقي كلو خاضع لطريق المنافسة الحرة ومنطق العرض والطلب.

ولكن رغم ذلك من واجب السلطات المحتصة باش تحرص على أمور

اللي عادة كتأدي إلى الزيادة في الأثمنة، أول الأمر هو ماذا؟

هو فقدان المادة، إلى كانت المادة قليلة فعلا وتفقدات كتغلى لأن منطق العرض والطلب، ولذلك توفير المادة هو واحد المسؤولية وواحد الإجراء أساسي باش تكون هاذ المواد تحت تصرف المواطن.

لكن ثانيا الاحتكار، من بين الأمور اللي كتغلي المواد الاحتكار، ومعروف هاذ الشي، أحيانا لأن واحد المادة تترخص تيجرها السيد اللي عندو خصوصا إذا كان واحد أو لا جوج من السوق، حتى تغلى عاد تيبدا يخرجها شوية بشوية باش يستافد من هاذيك الزيادة في الثمن نتيجة ندرة المادة في الأسواق، إذن محاربة الاحتكار هو أيضا جزء من المسؤولية ديال السلطات العمومية واللي كتحاول ما أمكن تتبعو باستمرار باش تعالج هاذ المسألة ديال الاحتكار.

وثالثا، بطبيعة الحال هاذ القضية ديال معالجة الإختلالات المجتمع المدني وخصوصا جمعيات حاية المستهلك تتلعب دور أساسي، واحنا حريصين باش نقويوا الدور ديالها أكثر، ما نكرهوش احنا تتقوى أكثر الدور ديالها لأنها تتشكل واحد جرس الإنذار عندما يقع مشكل أو يقع شي ندرة أو تقع تجاوزات أو تقع مشاكل تضر بالمستهلك، إلى آخره.

فلذاك احنا تنحييو هاذ المجتمع المدني وخصوصا جمعية حاية المستهلك اللي كتقوم بهذا الدور، واحنا مستعدين باش نتعاونوا معها وتكون المحاور ديالنا في هذا المجال، هي أو غيرها من جمعيات المجتمع المدني.

ثالثا، هاذ العمليات ديال المراقبة والبحث عن المخالفات وإثباتها، وهذا واحد العمل مستمر، وقت ما جانا شي حاجة كتخرج لجنة اللي كتمشي كتوقف على المخالفة وتدير الجزاءات الضرورية في الوقت المناسب، وهاذ الشي فيه واحد العمل طويل تدربت عليه بلادنا، وكان الإدارات اللي مكلفة به وتنقوموا به، وبالمناسبة هاذ العمليات ديال المراقبة خاص تكون متواصلة عندها برنامج متواصل ديال المراقبة إما ديال الأسواق أو المحلات التجارية وغيرها، وأيضا تحاول أن تنسق مع مختلف المتدخلين.

وبطبيعة الحال هاذ الشي فيه برامج، كان تعمل عليه برنامج، واحنا حاليا فواحد البرنامج متعدد السنوات ديال المراقبة ديال المراقبة ديال المنتوجات أثناء إنتاجها وأثناء نقلها وأثناء تسويقها، مثلا الإنتاج ديال صناعة المنتوجات الكهرومنزلية الكهربائية اللي تستعمل في المنزل، هاذي مثلا المنتوجات الكهرومنزلية الكهربائية اللي تستعمل في المنزل، هاذي خاصها ما شي يجيبها للواحد الدار ويوقع ليه مشكل وتسبب له شي حريق مثلا، خاص المراقبة ديال الجودة ديالها، بحال هاذ القضية ديال (-chauffe) ديال الغاز اللي عندما تكون الرداءة تيمكن يتسبب في مشاكل خطيرة على المستهلك، فلذلك فهاذ الشي كامل هناك مراقبة عليه، بطبيعة الحال نحن معولين على الإخبار ديال المواطنين من جهة وللمجتمع المدني من جهة ثانية.

وأسفرت العمليات التي أجريت خلال سنتي 2016-2017 عن مراقبة

أزيد من 2200 نقطة بيع والقيام بأزيد من 28000 عملية مراقبة وأثبتت فيها أكثر من 8000 مخالفة اللي تسجلات وحررت فيها عشرات المحاضر ضد المخالفين، وهاذ النشاط ديال هاذ اللجان ديال المراقبة مستمر.

لكن داخل هاذ المراقبة هناك واحد شكل خاص ديال المراقبة محم جدا هي المراقبة ديال جودة وسلامة المواد الغذائية، لأن حتى هي واحد المراقبة اللي محمة لأن تتعلق بصحة المواطنين.

فلذلك هاذي تعطات لها واحد الأهمية كبيرة وخصوصا أن هناك قانون خاص حول السلامة الصحية للمنتوجات الغذائية كما تعرفون، وهناك لجان محلية مختلطة تخرج وكتراقب باستمرار، ومشاركة فيها عدد من الجهات وعدد من المكاتب ومن المؤسسات العمومية المختصة على طول سلسلة الإنتاج، فيه مراقبة يومية مرة أخرى وكاين المراقبة المبرمجة، وهاذي مرة أخرى فيها آلاف الزيارات الميدانية خلال سنة 2017 بوحدها، وسجلت أخرى فيها آلاف الزيارات الميدانية خلال سنة الإدارة وغادي نستمرو فيه قيها عدد من المخالفات وصودرت فيها مواد، بلا ما نهضر على الأرقام، إلى آخره، المهم هو الفكرة هو أن هذا شيء كتهتم به الإدارة وغادي نستمرو فيه. وبطبيعة الحال هناك أيضا المراقبة عند الاستيراد في المواد اللي كندخل بلادنا في الجمارك، هناك مراقبة مستمرة باش تكون الجودة وباش ما تكون الجودة وباش ما تكون التي تستورد في تستورد في تستورد في تستورد في المواد التي تدخل والتي تستورد في

معشر السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

هذه إذن عموم ما تقوم به بلادنا في هذا المجال، ولكن أريد أن أشير إلى أن دعم المستهلك كيتم بتوفير المواد وبجودة وبأسعار جيدة، صحيح، ولكن أيضا يتم عن طريق دعم القدرة الشرائية للمواطن.

وفي هذا المجال كان هناك اهتمام بهاذ المجال واحد المجموعة ديال الإجراءات اللي قمنا بها واللي احنا عازمون على القيام بها كتدخل في هذا المجال، وعندما نقول بأن سوينا الوضعية ديال 12000 ممرض، فهذا دعم للقدرة الشرائية، عندما نقول بأننا غادي نعمموا التغطية الصحية على المهن الحرة وعلى الأجراء المستقلين فهذا دعم للقدرة الشرائية، لأن الآن التطبيب كيطيح بواحد الكلفة كبيرة على المستهلك، إلى مشينا حتى دخلنا ورفعنا نسبة التغطية الصحية ل 90% مثلا إن شاء الله وهذا الهدف ديالنا في آخر تطبيق هذا البرنامج غادي نخففوا كلفة التطبيب على المواطن اللي عادي يدخلوه في هذه السلة، وبالتالي كندعمو القدرة الشرائية ديالو، عندما نتحدث عن المنحة ديال التكوين المهني ديال متدربي التكوين المهني، فهذا تخفيف عن أسرهم وبالتالي دعم للقدرة الشرائية لهؤلاء المواطنين، عندما نتحدث عن التغطية الصحية للأبوين واللي كننتظرو القانون باش يخرج فهو تخفيف عن جزء مهم من المواطنين اللي الآن كيتحملو الكلفة ديال التطبيب ديال الأبوين ديالهم نتيجة التراح والتعاطف الأسري اللي عندنا، بغينا هاذ الأسر.

هاذي كلها إجراءات وغيرها من الإجراءات الكثيرة كلها دعم للقدرة

الشرائية بطريقة غير مباشرة.

إذن هناك جوج ديال المستويات، هناك المواد المتوفرة وبأثمنة معقولة عن طريق الآليات ديال المراقبة وكما قلنا، ولكن هناك أيضا دعم القدرة الشرائية ديال المواطن اللي هو أيضا هو حاية للمستهلك.

وشكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقلوا الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد رئيس الحكومة، وأول معقب عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتين الوزيرتين المحترمتين،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

أريد بادئ ذي بادئ أن أؤكد باسم الفريق الاستقلالي أن الحكومات التي تحترم نفسها، وتحترم الشعب هي التي تتفاعل وتتجاوب بطريقة تلقائية مع الرأي العام في كل المجالات الاجتاعية الاقتصادية والسياسية، وتبحث عن البدائل، أقول البدائل المناسبة عند كل حدث وكل ظاهرة شغلت الرأي العام.

لكن حكومتكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ليست كباقي الحكومات وكأنها غير معنية بمشاكل المواطنين ولا ندري ماذا تفعل وفيا هي منشغلة إذا غابت عن مطالب الشعب، فما هو دورها إذن؟

فبالرغم من أن حاية المستهلك موضوع سؤالنا اليوم هي حاجة مجتمعية مستعجلة، وبالرغم من أن حاية حقوق المستهلك تعتبر جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان إلا أن حكومتكم تغط في سبات عميق، وتستمر في معاكسة مطالب المستهلكين، وكأنها غير معنية بالاحتجاجات التي أصبحت ظاهرة مجتمعية مألوفة تعددت أساليبها وأشكالها الحضارية والإبداعية المؤثرة في الميزان الاقتصادي، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي أضحت بحق فضاء عموميا جديدا تتفاعل معه الحكومات وتضرب له ألف حساب.

فماذا نريد من حكومتكم السيد رئيس الحكومة؟

نطالبها بالتجاوب مع مطالب الشعب، وبضبط وتتبع ومراقبة الأسعار وتحسين القدرة الشرائية وتقويتها، غير أنها مصرة كل الإصرار على ترك

السوق على حاله بدون ضوابط والغلبة تكون فيه لتحقيق الربح والربح ليس إلا، غير أن هذا الربح، السيد رئيس الحكومة، خاص بفئة محظوظة ومرضية لديكم.

وأن حكومتكم، السيد رئيس الحكومة، نطالبها بالعدالة والمساواة وهي مصرة على ألا تترك مناسبة إلا لتثبت للجميع أنها عاشقة للتمييز، نطالبها أيضا بالإنصات إلى الحركات الاحتجاجية وهي مصرة على صم آذانها مستغشية ثيابها اتجاه أصوات الشعب واقتراحاته، واقتراحات الفاعلين السياسيين والمطالب المشروعة لمختلف فئات الطبقة الشغيلة، ألا تتجولون في الأسواق، السيد رئيس الحكومة؟ أين أنتم من مراقبة وضبط المضاربات في الأسعار؟ لماذا لا تهتمون بالمستهلك، أين اجتهاداتكم؟ أين الإرادة السياسية؟ ولكم ذلك، وفي إمكانكم ذلك السيد رئيس الحكومة، فين هو الإجتهاد؟ القانون عطاكم أنكم تدخلو للحد من تفاقم الأسعار ومن ارتفاع الأسعار، علاش ما نطبقوهش؟

السيد رئيس الحكومة،

لقد وصلت اليوم أسعار المواد الإستهلاكية إلى مستويات قياسية ما عمر المغرب وصل لها، الآن ولا الضو والماء أغلى من الكراء، ما نهضرش على النفط غادي نرجع له، الخضر والفواكه هذاك سوق الجملة مازال ما ضبطناهش، حتى العرض اللي كيكون ما تيكونش هو هذاك، الفلاح كيقدم السلع نتاعو وما كدخلش كلها للسوق، الجماعة كتخسر في ذيك 7% ديال (taxe) والمواطن كنشوفوه أغلى السعر ديال العرض، لأن الطلب قوي والعرض قليل، كياكل العصا شكون الفلاح اللي باع بثمن بسيط، والمستهلك لأنه شراه بثمن غالي، إذن ذيك السلسلة ديال هاذو الوسطاء خاصنا نحدو منهم، وهذا الدور ديالكم السيد رئيس الحكومة، هاذ الدور ديال الحكومة ديالكم باش تجتهد في هاذ المجال وتقلل من هذاك النوع ديال المضاربات.

اهضرنا على الفواكه والخضر، كنهضرو على القطاني، وكلنا عارفين أن رمضان كناكلو فيه الحمص والعدس وهذا، فين هو ذيك الإستباقية ديال الحكومة؟ أو حتى يجى رمضان عاد نقولوا راه الحمص وصل ل30 درهم.

هذا غير معقول، السيد رئيس الحكومة المحترم، احنا كنقولو أن خاصنا يكون عندنا واحد الإستباقية، اليوم النفط راه كاين ب35 وراه 80 وراه الآن ب100، أما إلى وصلنا لواحد 140 أو شي حاجة شنوا درتيوا؟ هذا هو الاجتهاد، ما نجيوش ونبقاو نقولو راه احنا كتراقبو الاستهلاك وكتراقبو... هذا راه تافه أمام الحاجة الكبيرة اللي كتهلك الطاقة الشرائية وكتألم المستهلك.

إنه أسلوب حكومتكم، أسلوب من يفتعل الغموض واللبس، لأنكم لا تمتلكون أجوبة حقيقية، لا تمتلكون إرادة سياسية حقيقية لحماية المستهلك والحد من معاناته وتحسين القدرة الشرائية للمغاربة، هذا ما يستحقه هذا الشعب؟

أين برنامجكم الانتخابي، السيد رئيس الحكومة المحترم؟ وماذا حققتهم منه؟

السيد الرئيس،

لقد سقطت آخر أوراق التوت عن هذه الحكومة وعن بعض أعضائها الذين يستخفون بذاكرة المغاربة ويستهينون بذكائهم، وهم حتى الأمس القريب كانوا يملؤون قبة البرلمان صياحا، ويا سبحان الله من رأيناهم ينصهروا وراء وسط المهرجانات فاتح ماي، وينتقدو وينتفضو ضد العمل الحكومي في مسرحية غريبة ومضحكة، إوا أسيدي شكون اللي بزز عليكم؟ ياك الباب مفتوح، وما ترضاوشي تكونوا خصم وحكم، حتى لهاذ الدرجة ما يمكناش نستخفوا بذكاء المغاربة.

السيد الرئيس،

إن واقع الحال يؤكد التدهور الكبير للقدرة الشرائية، والوضعية الاجتاعية لفئة واسعة من الشعب المغربي، رجال التعليم، الموظفين، الفلاحين، العال، المعطلين وباقي الطبقات المستضعفة والهشة، إن حكومتكم لا تدرج حاية المستهلك ضمن أولوياتها بسبب إصرارها على عدم تعيين أعضاء مجلس المنافسة، طبقا للمادة العاشرة من القانون، وهذا الأمر ليس له غير تفسير واحد لا غير، وهو عدم توفركم على إرادة سياسية حقيقة لتحرير مجلس المنافسة وتدعيم تدخلاته، كما أقر بذلك رئيس المجلس نفسه، وتفعيل سلطة تدخل الإدارة لاتخاذ التدابير المؤقتة ضد الارتفاع الفاحش للأسعار.

أما غتقول لي القرار المشترك، السيد رئيس الحكومة المحترم، كتعطيو لجمعية حاية المستهلك اللي ما عندهاش المنفعة العامة كتعطيوها حق التقاضي وهي ممنوع عليها، خاصها حتى التشاور مع الوزارة الوصية عاد تسمح لها، معنى أنها تناقض، معنى أنها ما عمرها ما غتادي الواجب ديالها، ما يمكنش نقول هاذ القرار المشترك الأخير أننا نفتخرو به السيد رئيس الحكومة المحترم.

أنا راه زحمني الوقت وغنقول عاد البارح واحنا كنشوفو حكومة ديال الأستاذ عباس الفاسي، كان السعر ديال الكازوال والبنزين، المازوط وليصانص كان ب 6 دراهم أو 5.80 دراهم، وكان السعر المحدد هو 145، أنتا راه عندكم اليوم يلاه 80 ووصلتيوه لواحد الدرجة ديال 10 دراهم ومازال زايد لا قدر الله، أما إلى وصلنا ل 145 راه المغربي غادي يبدا يشريه ب 300 ولا 400 دريال، غتقول لي وا زولنا صندوق المقاصة، راه زولتيوه أنتا وما دبرتيوش البديل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

غادي نؤكد لك وغنقول مرة أخرى أن اليوم الفريق الاستقلالي ينبه ويؤكد أن ما جئتم به اليوم أو أن تصرفكم اليوم أضحى واضحا بأنكم لا تهتمون بالشعب المغربي وبطاقاته وبالنفقات التي يجب أن يصرفها المغاربة، اليوم تتأكدوا لنا أنكم اسمحتيو فهاذ الشعب، وأنا عاد البارح غنردد لكم كالببغاء كها

قال أمير الشعراء أحمد شوقي، سأردد كالببغاء عقلي بين أدني، أردد كلاما قيل في برلمان المغرب، في هذه القاعة بالذات من طرف أحد البرلمانيين الذي حظي بوزير اليوم، وزير الحكامة المحتمع وفشل ذريع لهذه الحكومة، وخاص الأخ رئيس الحكومة، وهذا ظلم للمجتمع وفشل ذريع لهذه الحكومة، وخاص الحكومة تقدم استقالتها على هاذ الزيادات اللي ما عمرها ما كانت في تاريخ المغرب. انتهى كلام السيد وزير الحكامة الحالي الذي كان برلمانيا آنذاك، هو الذي ردد هذا الشعار، "هذا ظلم، هذا ظلم"، أنا ما غنقولش هذا ظلم، الفريق الاستقلالي وحزب الاستقلال ينبه، تيخصنا نشجعوا الاستثار، صحيح، تيخصنا نحافظوا على القيمة ديال الفلاح وديال المواطن، الفلاح راه تيبيع بواحد الثمن هزيل، القمح، فارينة كيبيعها ب 4000 ريال وتيشريها من بعد 3 أشهر ب 9000 ريال، الحليب راه 3 دراهم ولا 4 دراهم وكيتباع ب بعد 3 أشهر ب الفلاح؟ وشنو ربح المستهلك؟ الوساطة.

أش تيخصكم، السيد الرئيس، واحنا تنبهوا هذا دورنا كمغاربة، خاصنا نرددو كاملين بغينا التنبية، بغينا نحافظوا على الشركات المهمة، بغينا أن الشركات تجي للمغرب ولكن نكونوا احنا كمغاربة ضابطين الأمور ديالنا، كنتسابقو ماشي حتى يجي، ما تكونش حكومة إطفائية حتى تنوض العافية، لا قدر الله، عاد نوضو نتحركو، خاصنا من اليوم نقولو (voila) راه رمضان جاي خاصنا نوجدو الحمص، راه الصيف جاي خاصنا ننظفوا كذا، راه خاصنا نحافظوا على السلع اللي كتدخل للمغرب، راه شحال من أسرة ماتت غير بذيك البطاريات ديال الهواتف، شحال من أسرة ضاعت، لأن ما كنش الجودة.

هذا كلو خاصو يبقى رهين بالتدخلات ديالكم والاجتهادات ديالكم، لأن الآن تتعبرا على أنكم لا تولون حاية المستهلك ولا تهتمون بها أصلا. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد امحمد احميدى:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا السيد رئيس الحكومة نحن في فريق الأصالة والمعاصرة كنا نتمنى أن تتعاملوا إيجابا مع الأوضاع الأخيرة اللي عرفتها بلادنا فيما يخص هاذ الشي ديال المواد الاستهلاكية.

ولكُن للأسف، لاحظنا وأنتم أقررتم بذلك في جوابكم، بأن هناك بعض الخرجات من طرف بعض أعضاء الحكومة التي لا تليق بمستوى المواطن

المغربي اللي بكل صراحة اللي وضع الثقة في الحكومة هاذي، واللي الآن أبان بأن هناك واحد النوع ديال فقدان الثقة بين المواطن وبين الحكومة، خصوصا لولا أصوات هاد المواطنين ما كنا أن نكون هنا جميعا، سواء الحكومة أو برلمانيين، ولكن للأسف عندما يجب أن نتعامل إيجابا في المواضيع بحال هكذا فيكون هناك تعنت من بعض الأعضاء في الحكومة التي وصلت إلى التهديد، ما بقاتشي بأن الأوصاف قدحية وكذا، هناك الناطق الرسمي اللي هدد هاذ مجموعة دالمواطنين بالمتابعة القضائية، إلى غير ذلك.

فعلا، بأن مرت سنة ونصف على تشكيل الحكومة لم تحرك ساكنا، فسكتت دهرا ونطقت كفرا، إلى حين بأن بكل صراحة الأوصاف حتى اللي تعطات للمواطنين "المداويخ" أنا تنظن بأن إلى كاين في هاذ البلاد شي "مداويخ" هي الحكومة، الحكومة اللي ما عرفاتشي كيفاش بأن غتجيري الأمور ديال المواطنين، الحكومة اللي مازلنا نتذكر، إلى كنتم تتذكرون مع رئيس الحكومة السابق في 2014 فريق الأصالة والمعاصرة الذي نبه إلى الزيادة فيما يخص المحروقات، وآنذاك بماذا أجاب رئيس الحكومة وفي هذا المناد ؟

أجاب بأننا نحن مشوشون وهناك بلبلة، مع العلم بأن الثمن ديال المحروقات كان آنذاك 8 دراهم وشي حاجة، والآن 2018 وصل إلى 10 دراهم ومازال في ارتفاع، معناه بأن المواطن المغربي له ذاكرة ويتذكر مزيان هاذ الشي اللي تنقولو.

فعلاً، السيد رئيس الحكومة، نتذكر بأن وزيركم في الحكامة، ولكن أنا بدوري أتساءل أين هي الحكامة؟ حينا أتى الأسبوع الماضي في هذه القاعة ليقول بأن المواد الاستهلاكية موجودة في شهر رمضان المبارك، ونحن حكومة لشعب على دور العام ماشي غير في الشهر المبارك، هناك المواد الأولية هناك هناك...

ولكن عندما نقول بأن ماكاينش الثقة بين الحكومة وبين الشعب، كيف يكن للمواطن البسيط أن يثق حينا يقول وزير في الحكامة، الحمص موجود ولكن ما تسولنيش على الأثمنة، من الذي يسهر على الأثمنة، السيد رئيس الحكومة؟

فعلا بأن المستوردين اللي كيستودوا هاذ المواد هاذي، ولكن الحكومة هي اللي كيخاصها بأنها غادي تراقب ذيك الهامش ديال الربح اللي كيخص هذه الشركة بأنها غادي تربحها، والأنواع ديال المواد اللي كتدخل إلى غير ذلك من المشاكل اللي كنعرفوها، مع العلم بأن هذا الوزير هذا كنتمني بأن غادي يكون هنا، حينا كان في المعارضة وكان السيد الوزير ديال التقدم والاشتراكية السي الناصري قال له بأن الحكومات على صعيد العالم بأن تفكر في التخفيض ديال الأثمنة كذا ديال المواد الأولية، والمغرب بأن زايد فيه، بدأ الوزير يضحك وماذا قال له، قال بأن الوزير يضحك والمواطن يبكي.

والآن أشنو غادي نقول لكم، السيد رئيس الحكومة، في ظل هذه الزيادة والقدرة الشرائية ديال المواطن اللي ما كاينش واحد النوع ديال تكافؤ الفرص، فيما يخص حتى (les salaires) الكتلة ديال الأجور بالنسبة لليد العاملة، البطالة اللي كاينة عندنا فيما يخص هاذ الشي اللي تتذاكرو عليه، السيد رئيس الحكومة، القدرة الشرائية اللي كيخصنا غنكا فحو عليها، معناه بأن خاصنا تكون شي توازن، كاين هناك زيادة، كاين فرص عليها، معناه بأن رفع ديال الأثمنة ديال اليد العاملة، هناك بعض دول الجوار، غير الجيران ديالنا، كاين بعض المواد الأولية بحال اللي عندنا زايدة على الدول المجاورة، في إسبانيا، في فرنسا، بعض المواد في هولندا، في باجيكا، احنا لسنا بعيدين عن هذه المناطق اللي تنعرفو بأنه الكتلة ديال الأجور فين واصلة عندهم.

ثم إلى غير ذلك حتى السيد رئيس الحكومة اللي كتقول بأن هناك المراقبة من طرف الجمارك، نشكر بأن فعلا بأن رجال الأمن، وكذلك بأن الجمارك اللي كتقوم بالمجهودات الجبارة، ولكن السيد رئيس الحكومة الأسبوع الماضي، هناك بعض الأطنان ديال المورتديلا اللي كانت في الدار البيضاء منين دخلت؟ أين الحكومة من هاذ الشي ديال الحماية ديال المستملك فيما يخص هذه المواد المسمومة، وكاين بعض المواد اللي تصنع سريا هنا في المغرب، بدون تراخيص، بدون متابعة ديال الحكومة، ما فهناش

ألا تعلمون، السيد رئيس الحكومة، واحد الحاجة، الفلاح الذي تتكلمون عنه، الفلاح البسيط سواء المتوسط اللي كيقوم بواحد المجهود جبار فيما يخص المواد ديال الفلاحة، ولكن ما تنساوش راه ما عند الفلاح حتى أسواق الجملة وشحال من وساطة اللي كتمر عليهم، السلعة فوق الكاميون كتباع وتشرى 3، 4، 5 دالخطرات، شكون اللي كيأدي الثمن ديالها؟ ملي غادي تجي غادي توصل لأسواق الجملة باش غادي يؤدي المواطن البسيط الثمن ديالها كتكون ارتفعت.

إذن هناك المراقبة اللي كتذاكرو عليها، السيد رئيس الحكومة، فعلا بأن ماكايناش، بأن كنلاحظو حتى ذيك اللجان اللي كانت كتخرج في المكاتب الاقتصادية من العمالات والولايات ما بقاوش كيخرجو، ما بقاش بأن المراقبة فيما يخص ديال هاد الشي ديال..

ومع ذلك بأن ابغينا نساعدُوكم، السيد رئيس الحكومة، فيما يخص هذا المجلس ديال المنافسة اللي تكلم عنها زميلنا في حزب الاستقلال.

شكرا السيد الرئيس.

إذن الوقت غيركافي سأمدكم بالمداخلة كتابة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات والسادة الأفاضل ابقاو في الأماكن ديالكم الله يخليكم، غادي

نعطيو للسيد رئيس الحكومة بضعة ثواني ليجيب على هاتف ضروري ومستعجل.

شكرا.

لقد عاد السيد رئيس الحكومة، ونستأنف العمل ونعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل السي الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حقيقة، بداية نؤكد لكم السيد رئيس الحكومة أننا نقدر عاليا المجهودات التي تبذلونها من أجل حماية المستهلك، ونقدر كذلك هذه المجهودات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى إعداد الوضع الاقتصادي العام من أجل حماية الوطن وحماية الاقتصاد الوطني وحماية المستهلك.

إلا أنه، السيد رئيس الحكومة، اسمح لنا ببعض الملاحظات، ومن ضمنا:

أولا أن جوابكم هنا اعتبرناه ونعتبره بأنه جواب كان جوابا عاديا على سؤال طرح لنا غير عادي في ظرفية غير عادية.

نحن اليوم، السيد رئيس الحكومة، أمام تحرك مجتمعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، نحن اليوم أمام فعل اجتماعي لابد أن نرى كيف يمكن للحكومة أن تدبر هذه العلاقة بين المستملك وبين المنتج واللي هي كانت عنوان السؤال ديالنا، السيد رئيس الحكومة.

اليوم المواطنون وهم يعانون لهم آلياتهم، لهم طرقهم في التعبير عن ذلك، فلا يمكن أن نبخس هذه الحركية الاحتجاجية الحضارية من طرف المواطنين المغاربة.

القضية الثانية، السيد رئيس الحكومة، احنا استبشرنا خيرا لما تكلمنا على صندوق المقاصة وأنه كان كيستنزف المالية ديال الدولة وامشينا للتحرير ديال الأسعار، اليوم المواطن المغربي ماذا يطلب؟ يطلب أن تكون فيها فعلا هناك حرية الأسعار حقيقية، ولكن هذه الحرية ألا يكون فيها (monopole)، اليوم المواطن المغربي لما كيفرق ما بين الشركات ديال التوزيع ديال المحروقات، كيوجد فوارق بسيطة وبسيطة جدا، وكأن الفوارق متفق عليها وهذا هو الخطير، لما نجد الفرق بين 2 ديال السنتيم أو له ديال السنتيم، فهنا كنلقاو أنفسنا أمام إشكال اللي هو وكأنه عندنا ثمن موحد والأصل أن تحرير الأسعار هو يؤدي إلى نوع من الفرق ما بين الشركات.

نريد هنا، السيد رئيس الحكومة، أن نؤكد على حق المجتمع وحق

المواطنين في أن يحددوا بدورهم كذلك منطق العرض والطلب، إذا كان منطق العرض والطلب، إذا كان منطق العرض والطلب هو الذي يحدد الأسعار، فلماذا لم نسمح للمواطن بأن يحدد كذلك منطقه في الطلب كما يحدده الأطراف الآخرون منطقهم في العرض، وهذا هو السؤال المطروح اليوم.

اليوم، احنا مضطرين، السيد رئيس الحكومة، إلى أن نفعل المراقبة والمراقبة الحقيقية من أجل حماية المواطن المغربي، وليس من أجل المزيد من إنهاكه، حماية المواطن المغربي اليوم تتطلب أن الحكومة تتصدى لكل هذه الأنواع من الاختلالات.

احنا، السيد رئيس الحكومة، أنتما ما مفروضش منكم أنكم تكونوا لسان ناطق باسم بعض الشركات، وإلا اسمحوا لي بعض الشركات غادي تطلبكم كذلك حتى هي بحقها في أن تردوا باسمها.

اليوم، ماشي عاد اليوم غادي نتكلمو على الدور ديال الفلاح والأهمية ديال الفلاح، الفلاح كان كيخصنا نفكرو فيه كذلك من قبل، لما كان الفلاح يستنزف كذلك من طرف بعض الشركات ديال الحليب واللي كيعاني منها، وبالمناسبة ماشي فقط الفلاح اللي كيبيع الحليب، وإنما حتى الفلاح اللي كيبيع المسيدر، وحتى الفلاح اللي كيبيع الرز، سيروا لهم، السيد رئيس الحكومة، وتشوفوا هاذ الفلاحة المعاناة اللي عندهم مع الشركات، لأن الشركات هي اللي تحدد الأشعار وهي اللي كتحدد الأسعار وهي اللي كتحدد الجودة ديال.. وبالتالي هذا الفلاح هذا هو كان محروم.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، بقدر ما ننوه بالمجهودات اللي كتبذلوها، لابد كنطالبكم أن تكون عندكم قدرة على الإنصات للمواطن، اليوم المواطن بصوت عالي وبشكل حضاري وبشكل فيه الحفاظ على بلدنا وعلى استقراره، اليوم خاصنا نستمعو لهذا المواطن وتكون عندنا إجابات تحرك المجتمع المغربي في مجموعة من المحطات وكانت إجابات، خطاب 9 مارس ديال جلالة الملك كان إجابة واضحة لوضعية واضحة.

اليوم مطلوب منكم، السيد رئيس الحكومة، كذلك أن تكون عندكم القدرة على الإجابة ديال المواطن والقدرة ديال التعامل مع مختلف الأطراف اللي معنية بالتوازن ما بين قانون العرض والطلب، وما بين حماية المستهلك وحماية كذلك الاقتصاد الوطني. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في البداية نشكركم على جوابكم القيم، وتفاعلا معه نؤكد في الفريق

الحركي تنويهنا بالمجهودات التي بذلتها مختلف الحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن العام في مجال حماية الأسعار.

لكن، السيد رئيس الحكومة، رغم ما بذل من مجهودات، ورغم ما اتخذ من إجراءات نسجل للأسف الشديد كون أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات الأساسية تعرف ارتفاعات محولة أمام تراجع القدرة الشرائية للمواطن المغربي المكتوي بنار الزيادات المتتالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الفريق الحركي نعتبر أن المداخل الرئيسية لضان حاية أمثل لحقوق المستهلك تتجلى في مجموعة من الاقتراحات، نبرزها فيما يلى:

أولا، تفعيل دور مجلس المنافسة، رغم أهمية هذه المؤسسة الدستورية في ضان ومراقبة المنافسة وزجر الاحتكار، فإنه إلى حد الآن نسجل للأسف عدم تفعيل القانون المؤطر لهذه المؤسسة، وعليه نتطلع إلى إخراجما في صيغتها الجديدة في أقرب وقت.

ثانيا، أجرأة وتفعيل القوانين المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة وبضان حاية المستهلك.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

رغم مصادفة البرلمان على قانونين محمين، الأول يقضي بتحديد تدابير حاية المستهلك، والثاني يتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، ورغم أهمية المقتضيات الواردة فيها، إلا أننا نسجل عدم تفعيلها، خاصة وهي تمنح للحكومة حق التدخل بتشاور مع مجلس المنافسة لوضع حد للارتفاع الفاحش في الأسعار، إلى جانب التنصيص على إحداث مؤسستين ها الصندوق الوطني لحماية المستهلك والمجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك، لم يكتب لهما بعد الخروج إلى أرض الواقع.

ونظرا لأهميتها القصوى في ضبط المجال الاستهلاكي والقضاء على لوبيات الفساد، فإننا في الفريق الحركي ندعو الحكومة إلى استعجال إنشاء هاتين المؤسستين.

ثالثا، تحريك لجان مراقبة الأسعار وجودة المواد الغذائية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسجل للأسف كون هذه اللجان لا تتحرك إلى نادرا وبشكل موسمي خلال شهر رمضان مثلا وفي المدن الكبرى، لذا نطالبكم بتفعيلها وتكثيف مملات مراقبة الأسعار بشكل مستمر ودائم وفي كل المدن والقرى المغربية، ضانا لاستقرار الأسعار وتغطية العرض للطلب بالنسبة لجميع المواد الغذائية.

رابعا، الإصلاح الجبائي.

السيد رئيس الحكومة،

إن من أهم عوامل ارتفاع الأسعار في المغرب هو ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة على المواد الغذائية والخدمات الأساسية، لذا أضحى تخفيض قيمة هذه الضريبة مطلبا آنيا للفريق الحركي.

ختاما، نطالب الحكومة آنيا بالزيادة في الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل والعناية بالفئات الفقيرة والمهمشة وبالطبقة الوسطى، إلى جانب إطلاق مبادرات عملية تروم التوزيع المنصف للاستثارات الخاصة، بغية توسيع قاعدة التشغيل ومحاربة الفقر والهشاشة ترسيخا للاستقرار الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد رئيس الحكومة، على جوابكم، نحن مقتنعون بحسن نيتكم ونحن معكم في إطار الأغلبية نساندكم بدون شروط، لأن التجمع الوطني للأحرار يمارس السياسة بالأخلاق والقيم المغربية الأصيلة، لنا وجه واحد ولا نحسن الركوب على الأمواج ولا على مآسي الشعب من أجل مكاسب سياسية، ونرفض بالتالي التخندقات والمواقع ونرفض تبادل الأدوار.

السيد رئيس الحكومة،

إن حاية المستهلك هو أحد الانشغالات الكبرى التي تشتغلون عليها ونعرفها، وفي نظرنا حماية المستهلك مرتبطة بشقين:

الشق الأول، جودة المنتوج الذي يقتضي حاية المقاولة الوطنية وتشجيعها وحايتها في ظل المنافسة الدولية الشرسة، فمسؤوليتكم الدفاع كذلك على المقاولة المغربية، السيد رئيس الحكومة.

الشق الثاني، هو حاية المستهلك من ارتفاع الأسعار، وهو أمر نناضل من أجله داخل فريقنا من مقاربة واضحة وشمولية، فأكيد أن المواطن يعاني من ارتفاع الأسعار وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للطبقة الوسطى وبالأحرى الساكنة المعوزة، لذا أخذنا على عاتقنا منذ المؤتمر الوطني السادس بالجديدة رفع شعار محاربة الفقر والهشاشة باعتباره عدو المغاربة المشترك.

إننا نعي تمام الوعي أن الأسعار مرتفعة خصوصا في المواد الأساسية، ويجب علينا كأغلبية وكحكومة أن نشتغل على تكثيف جمودنا لرفع القدرة الشرائية للمواطنين وتفعيل آليات المراقبة للضرب على أيدي السياسرة والمتلاعبين بالأسواق، خصوصا ونحن على أبواب شهر رمضان الأبرك.

المنظومة القانونية، السيد رئيس الحكومة، لحماية المستهلك تبقى منظومة لا باس بها وتحتاج منا ومنكم السيد رئيس الحكومة مجهود مضاعف، ونحن على يقين أنكم مؤمنون بها.

لذلك، فإن الترسانة القانونية تبقى قابلة للمزيد من الاجتهاد والتجويد والتجميع في مدونة واحدة، فعلا لدينا ترسانة قانونية قوية في حاية المستهلك، ومعها نعي جيدا أن فكرة حاية المستهلك تصطدم داخل المجتمع المغربي بعدة عراقيل، تتعلق بقلة البرامج التوعوية عبر شاشات التلفزيون والإذاعات ووسائل الاتصال الأخرى، بالإضافة إلى شتى القوانين المنظمة لهذا المجال وحتى تناقضها علاوة على وجود كثير من القوانين في غياب نصوصها التنظيمية.

لذا، نطالب بتطوير إستراتيجية وطنية شاملة لحماية المستهلك ودمجها ضمن السياسات العمومية وجعل المواطن في قلب هذه السياسات، نطالب كذلك بإحداث تفعيل الصندوق الوطني لحماية المستهلك وإنشاء مجلس استشاري أعلى للاستهلاك حتى تبقى هذه المنظومة ترفض الاستغلال وتحمي العدالة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وأعطي الكلمة الآن، أظن الفريق الدستوري استنفذ الوقت ديالو، الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السيد رئيس الحكومة،

مزيان الكلام اللي قلتيه اليوم، واش حيث الميكرو شاعل؟ ومنين كيكون الميكرو طافي كيكون كلام آخر.

النقابات مشات وجات وما حققت حتى حاجة، راك هاذيك معاداة للشعب المغربي، السيد رئيس الحكومة.

والمشكل ديال الحكومة الحالية هي أنها لم تختر بعد المنظومة السياسية ديالها وكيف سوف تدبر الحكم والشأن العام بالنسبة للمغرب، الحكومة الحالية هي حكومة (schizophrénie) مازال الشعب المغربي ما برا من الاتهام اللي كنتو قدمتو لو، وزدتو شيوعيين، المداويخ، الكذابين، المجهولين، لأنكم رفضتم أن تتفاوضوا مع مؤسسات دستورية، ولأنكم تخلطون الأوراق وتريدون أن تكونوا مرة نقابات ومرة حكومة ومرة معارضة، ومرة تريدون أن تكونوا الأغلبية الحاكمة، اختاروا، السيد رئيس الحكومة، وأحزابكم المساندة لكم وبرلمانات حزبكم، عوض أن تتعاقب على هذه المنصة لتلومكم الآن، يجب أن تلومكم في مجالسكم الوطنية، ماشي هنا.

الشعب المغربي باغي منكم الحقيقة والوضوح ماشي خطاب مزدوج، مرة كتلوموه وكتقطعوا لو من التقاعد ديالو وكتزولوا المقاصة وكتحرروا الأسعار وكتزيدوا في القيمة المضافة وكتفقروا الشعب

وكتزيدوا فالتعليم وكتديروا تعليم بدون جودة، المغاربة مراض وما لقاوش السبيطارات، ما لقاوش فين يقريو ولادهم، الثلثين ديال الأجر ديال المغاربة كيمشي في التعليم وابغيتو تزيدوا لنا عاود باش تزيدوا الاقتطاعات، التعاضد ديال الوالدين بدون أساس وبدون أي توضيح بالنسبة للجنة ورفضناه، وغادي نبقاو نرفضوه، ولو أنكم نعتو الذين يرفضون هذا "بالمساخيط"، احنا مرضيين والدينا ومرضيين الشعب المغربي، لأن سبق أن حذرناكم من السياسات، منذ 2014 وأنتم تمارسون سياسة ديال الليبرالية المتوحشة وتخاطبون الشعب بخطاب اجتماعي.

السيد رئيس الحكومة،

ماشي هنا تجيو وتقولوا لنا بأنه جميل وسمعناكم، سمعونا بسياسات اجتماعية حقيقية، بالزيادة في الأجور الحقيقية، شنو هي 100 درهم للواحد باش تزيدوا للطفل ديالو؟ اشحال كيسوى لو في المدرسة؟ الآن الشعب المغربي كلو كيمشي باش يحاول يقلب على تعليم جيد، اهتموا بالمدرسة، اهتموا بالحياة ديال المواطن العادية، شوفوا كيفاش داير النقل؟ الخدمات، الطوبيسات اللي كتعاقدوا معهم في إطار العالات متهرئة وكتكرفس على الشعب المغربي، هذاك اللي كيشتغلوا فيها عندهم ظروف حد سئة.

السيد رئيس الحكومة،

ما أجمل أن نأتي ونتكلم بخطاب المسامحة، بعد أن ننفذ سياسات ونستمر في تنفيذها، لا اجتاعية ولا شعبية ونستجدي الرأي العام لكي، لاش؟ باش يقول لكم حتى انتا زوينين، أسيدي كلشي زوين، كلشي عندنا معارضة، كلشي، احنا بغينا نفهمو الشعب المغربي داخ ودوختوه، لأنكم مرة كتكونوا معارضة، مرة كتكونوا أغلبية، مرة كتكونوا هذا، تبثوا على رأي.

ابغيتو تحكموا وتديروا ذيك السياسات تحملوا فيها مسؤوليتكم، وقولوا حررنا السوق وخلينا المواطن في المضاربات وزدنا في القيمة المضافة، وغلينا كلشي، وغدا رمضان السلع موجودة، موجودة، إوا باش غادي نشريوها؟ باش؟ احنا كنشوفوها ونقولو لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، هذا هو اللي كيقول الشعب المغربي.

ونقول لك، السيد رئيس الحكومة، على أنه ضروري من احترام، اعلاش ما تكلمتوش، السيد الرئيس، على المجلس الأعلى للمنافسة اللي معطل؟ وكتعلنوا بأنه راه تزادت 20 سنتيم، و (normalement) هذا تقرير كان خاص يقدموا لنا المجلس الأعلى للمحاسبة، ماشي وزيركم في العدل يقولها في التلفزيونات.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

أعطى الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة باش نستمعو للرد ديالو،

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله.

شكرا جزيلا.

شكرا السيد الرئيس.

آش غادي نقول؟

مع الأسف، مع الأسف، على عكس ما قال بعض الإخوان المستشارين، الحكومة لم تغب قط عن مطالب الشعب، الشعب راه كيعرفنا مزيان، ما غابتش الحكومة، احنا متابعين وما تعتبروش أن الخطاب ديالي عندما يكون خطاب يعني معقلن وخصوصا مع دخول شهر رمضان، وبغينا احنا ندفعو الأخوات والإخوان باش نتغافرو ونتراحمو، وأشنو فيها، لماذا يعيب البعض هاذ الإيجابية عندما نطرحها في خطابنا؟ سواء كان الميكرفون طافي ولا شعل نفس الخطاب، ليس هناك تغيير في خطابنا، وباش عرفت بعدا فاش كان طافي باش عرفت أشنو قلت؟ ما عرفتش كيفاش؟ بالأسرار؟ التقارير، لا والو طافي وشاعل، ذاك الشي اللي قلناه كلو والميكرفون شاعل.

فلذلك أنا غادي نقول المواطنات والمواطنين اللي كينتقدوا رئيس الحكومة وكينتقدوا الحكومة مرحبا بهم، احنا هذه الانتقادات كنتصنتو لها، بطبيعة الحال أنا ما عاجبنيش الحال وغاضب لأن القناة الثانية اللي هي قناة عمومية اللي جات تنتقد رئيس الحكومة بطريقة سلبية سيئة غير محنية فيها شيء من الكذب ودخلت على هذا الخط، المواطنين أنا نتصنت لهم، المواطنين ذاك الشي اللي كيقولوا، وخا يكون قاسي نحن ألفنا أن نسمعهم وعندنا وتعودنا باش المطالب ديالهم نحاولو نلبيوها على حسب القدرة بطبيعة الحال، راه المواطنين كيطالبوا غير الحكومة تدير جهدها، وتدير جميع ذاك الشي اللي في جهدها وغادي نديرو اللي في جهدنا إن شاء الله لمصلحة المواطنين والمواطنات.

غادي نجي لهاذ القضية ديال الغلاء، صحيح أن القدرة الشرائية للمواطنين كتحتاج للدعم، ولكن ثاني نسبة التضخم على حسب جميع التقارير راه واضحة راه 10% هذه السنة التوقعات 1.5، 1.6% راه الدول ديال الجوار كلهم عندهم 4% ديال نسبة التضخم، فهاذ الشي راه حقائق، راه أرقام ديال هيئات التي لا دخل للحكومة، اللي مستقلة عن الحكومة، ما خاصناش نضخمو، احنا ابغينا ندعمو القدرة الشرائية للمواطنات ما خاصناش نضخمو، احنا ابغينا ندعمو القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، ولكن سمحوا ليا، ياك جبنا العرض للنقابات، 300 درهم لذوي السلاليم الدنيا، وزدنا 1% من.. من 3 سنوات صحيح، ولكن اللهم هو ولا والو، دابا 0، أش غادي نديرو، غادي نضطرو احنا...

السيد الرئيس:

الله يخليك أرجوك السيدة الرئيسة.

السيد رئيس الحكومة:

وأيضا اقترحنا 1% من الزيادة في الأسعار ديال الجميع، من أدنى سلم إلى أعلى سلم وخارج السلم، وأيضا اقترحنا 100 درهم ديال الزيادة في التعويضات العائلية لجميع الأبناء اللي عندهم الشروط حتى ل 6 الأبناء، راه يمكن شي واحد تجيه 600 درهم في الشهر، 300 زائد 600، اللي عند 5، 500 اللي عند 4، 400 درهم.

واقترحنا التعويضات على..

إيوا اسمح لي الواحد اللي ابغا يهاجم خاصو يتقبل الهجوم، اللي ابغا ينتقد يتقبل الانتقاد، ونحن عرضنا لا يزال على الطاولة.

بطبيعة الحال، الزيادة في التعويضات العائلية، هاذ الشي قررناه احنا وغادي نبداوه في الوقت المناسب، وغادي ندخلوه في قانون المالية المقبل، هذاك انتهى سواء جاء حوار اجتماعي أو لا ما جا، غادي يجي حوار اجتماعي، على كل حال احنا دامًا مفتوحين، والعرض باقي على الطاولة.

فلذلك كان خاص هاد الشي اللي غادي يدعم القدرة الشرائية وخصوصا ديال السلالم الدنيا من شهر 10 للأسفل ناخدوه بعدا ونحاولو نطبقوه، فيه بعض الإجراءات قلنا غادي يتطبق ابتداء من يونيو 2018، وكاين الزيادة ديال منحة الولادة، الآن 150 درهم لـ 1000 درهم، واش 150 درهم معقولة، غير منطقية، هاذ الشي دابا احتقار للمرأة المغربية، احنا قلنا.

فلذلك كاين عرض، وفي هذا العرض فيه عدد من الأمور الأخرى، بطبيعة الحال الأستاذة كتضحك.

ولكن هذاك المواطن اللي هو بالنسبة له الزيادة ديال 300 ولا 400 درهم محمة في الشهر تشكل 10% ولا 5% ولا 4% ديال المرتب ديالو الشهري ماشي بحال اللي عندو 3 ديال المليون ديال الشهر في المدخول ديالو.

إذن العرض ديال الحكومة عند النقابات هو الفكرة المحورية ديالو هو القدرة الشرائية للمواطنين ندعموها عن طريق الزيادة في المداخيل ديالو، وأشنو فيها إذا زدناه؟ وأيضا هناك عرض في القطاع الخاص، كان هذاك العرض، أتمنى على الله يبقى لأن إذا داز شي عرض في الموسم ديالو من بعد خاصو ثاني مفاوضات أخرى باش يرجع.

بالنسبة لابد أن أقول أمور، باش نعاود نوجه الكلام ديالي للمواطنات والمواطنين وباش نقول مرة أخرى هذاك الكلام اللي قلت في الأول، احنا مصنطين للأمور اللي كيطالبوا بها، واحنا كنشتغلو باش نستاجبو لأقصى ما يمكن من ذلك عن طريق تقوية المراقبة، عند طريق توفير المواد باش تكون المواد متوفرة وبالتالي الأثمنة ديالها تكون مناسبة، وأيضا العمل على مستوى الحماية الاجتماعية لأن العمل ديال دعم القدرة الشرائية ماشي فقط، راه جميع البرامج كتساهم فيه، لما تم تخفيض أثمنة الأدوية، وهاذ السنة بوحدها اللي قدرت الحكومة تخفض لنا ثمن ديال 200 دواء، أليس هذا دعم للقدرة الشرائية للمواطنين، وعندما قامت الحكومة السابقة

بتخفيض ثمن 2000 دواء على الأقل، راه يمكن 2800 دواء تقريبا، أليس هذا دعم للقدرة الشرائية؟ لأن الأدوية من بين المواد اللي هي محددة الأسعار ديالها، وبالتالي هاذي يمكن للحكومة تتدخل فيها مباشرة.

لكن أريد أن أقول رغم ذلك، وزيادة على ذلك، بغيت نقول بأن احنا غادي نكونو واحد فريق عمل لدراسة الأسعار وجميع الأسعار والتركيبة ديال الأسعار ديال مختلف المنتوجات الأكثر استهلاكا لدى المواطنين، وهاذ فريق العمل غادي يوجد لنا واحد الدراسة، يوجد لنا واحد التصور كيفاش نخفضو الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين في هاد الأسعار الأكثر استهلاكا، هذا الإجراء الأول.

الإجراء الثاني، تيتعلق بالأسعار ديال المحروقات، احنا واعيين بأن التحرير ديال أسعار المحروقات منذ 3 سنوات بأن تولدت عليه بعض الإشكالات، واحنا واعيين بهاذ الشي، وراه منذ فترة ونحن أطلقنا عملية التفكير، عملية التفكير فيها أولا دراسة الناذج الدولية، فيها ثانيا دراسة كيفاش احنا غادي نديرو باش بهاذ القدرة الشرائية ديال المواطن ناخذوها بعين الاعتبار.

ومن هنا، إن شاء الله، غادي نحاولو ما أمكن نلقاو شي صيغة، وسنعلنها، باش نضبطو بها هاذ الأسعار بما يدعم القدرة الشرائية للمستهلك، هاذ النموذج باقي ما درناش ليه التدقيق النهائي، ولكن نحن بصدد تدقيقه باش نضبطو الأسعار دون الإخلال بتحرير السعر، وهذا فيه نماذج دولية، فيه بعض الدول اللي دارتو ودارت هاذ القضية ديال التسقيف ديال السعر ولا التأثير فيه باليات معينة.

وأيضا أريد أن أقول بأنه بمناسبة هاذ الشهر الكريم، شهر رمضان المعظم، أحث مختلف المقاولات المنتجة وأحث المهنيين وأحث التجار على إحداث مبادرات من أجل تخفيض الكلفة وتخفيض الأثمنة وتخفيض قفة العيش على الأسر وعلى المواطنين ودعم الاستهلاك ديال هاذ الأسر في هذا الشهر الكريم.

إذن نحن واعيين بهاذ الإشكالات، دبا هاذ القرارات اللي اتخذناها وسنعمل، إن شاء الله، على تطبيقها.

نقطة أخيرة، وهو أنه هاذ الفئات ديال المجتمع هي متنوعة، كاين الطبقة الفقيرة، كاين الطبقة المتوسطة، وكاين غيرهم، وأنتم تعرفون بأن المغرب وجد واحد نظام ديال الحماية الاجتماعية، عدد من البرامج ديال الحماية الاجتماعية برنامج "تيسير"، برنامج "الراميد"، برنامج "حدم الأرامل"، برنامج "صندوق التماسك الاجتماعي" وهكذا، هاذ "التماسك العائلي" وغيره من البرامج.

واحنا جينا وقلنا غادي نحاولوا ما أمكن، تطلقات واحد الدراسة باش يمكن هاذ البرامج نرفعو الفعالية ديالها ونديرو الالتقائية فيما بينها، لأن الآن تضيع عدد من الأمور عن طريق تدقيق الاستهداف يمكن يكونوا الناس اللي ما تيستحقوش يستافدوا من بعض البرامج الاجتماعية وفي نفس

الوقت تيستافدوا.

فهاذ الدراسة بدأت لإصلاح منظومة الدعم الاجتاعي، وهاذ إصلاح منظومة الدعم الاجتاعي هي محمة جدا، لأنها أيضا من دعم القدرة الشرائية للأسر الفقيرة والهشة.

وسنعلن في الوقت المناسب بعد انتهاء هذه الدراسة عن نتائجها وبموازاة معها كان هناك إطلاق ديال السجل الموحد والرقم الموحد اللي هو غادي يكننا باش عملية الاستهداف تكون إن شاء الله أفضل مماكانت عليه من قبل، وغادي يستافدوا من جميع برامج الدعم الاجتماعي الناس اللي فعللا

كيستحقوا يستفدوا منها، وبطبيعة الحال عندنا عدد من المبادرات الأخرى التي سنقدم عليها بإذن الله.

ب شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله بركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

شكرا لكم إخواني الأخوات المستشارات والمستشارين،

السيدات والسادة الوزراء.

رفعت الجلسة.